مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

الجلسة **٤٤٣٢**

الجمعة، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ١١/٥٥

نيويورك

الرئيس:	اللآنسة دورانت	(جامايكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	أوكرانيا	السيد كوتشينسكي
	أيرلندا	السيد كور
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد الجراندي
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد دوتريو
	كولومبيا	السيد فرنكو
	مالي	السيد كاسي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	موريشيوس	السيد كونجول
	النرويج	السيد سترومين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

مناقشة ختامية عن أعمال مجلس الأمن في الشهر الحالي

رسالة مؤرخة ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجامايكا لدى الأمم المتحدة (S/2001/1055)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178.

01-66969 (A)
0166969

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٥٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

مناقشة ختامية عن أعمال مجلس الأمن في الشهر الحالي

رسالة مؤرخة ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجامايكا لدى الأمم المتحدة (S/2001/1055)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2001/1055، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجامايكا لدى الأمم المتحدة.

أود الآن أن أدلي ببيان.

في بداية رئاسة جامايكا لمجلس الأمن هذا الشهر، أكدنا على أن أحد أهدافنا الرئيسية سيكون دعم المبادرات التي من شأنها تعزيز السلم والأمن الدائمين. وبينما كنا نسعى إلى الدفع بعملية السلام إلى الأمام بشأن جميع المسائل المعروضة على المجلس، كان هدفنا الاستمرار في إيلاء اهتمام خاص للآثار الإنسانية للصراعات ولحماية المدنيين في الصراع المسلح، لا سيما أضعف الفئات أي – النساء والأطفال.

وفي ظل هذه الخلفية، سعى برنامجنا للشهر إلى تسليط الضوء على العديد من حالات الصراع بهدف تشجيع استجابة مجلس الأمن على نحو أكثر نشاطا. وبذلك الصنيع كنا نأمل في بناء الثقة والإئتمان بين مجلس الأمن ومختلف الجهات المؤثرة، بما يظهر التزام مجلس الأمن بالتصدي المفيد لهذه الأزمات.

وإذ تقترب جامايكا من شهرها النهائي في مجلس الأمن، نعتقد أن هذه الجلسة الختامية توفر فرصة مناسبة للتفكير في ديناميات التغيير في مجلس الأمن، مما يعزز قدرة المجلس في دوره كجهاز حيوي للأمم المتحدة. والمذكرات التي عممت بشأن الجلسة الختامية، أثارت عددا من المسائل وطرحت بعض الأسئلة التي دعونا الأعضاء إلى التعليق عليها وتقديم توصياهم بشأها.

المسألة الأولى تتعلق بالشفافية. لقد حدثت تحسينات كبيرة في شفافية مجلس الأمن من خلال الجلسات والإحاطات الإعلامية المفتوحة والاجتماعات بين رئيس المجلس والدول الأعضاء المتأثرة أو المهتمة، وممثلي المؤسسات والمنظمات غير الحكومية. فهل هناك طرق أخرى يمكن للمجلس أن يتفاعل بها مع الدول الأعضاء وغيرها، بغية إشراكها في الرأي بشأن المسائل المعروضة على المجلس؟

ثانيا، كثيرا ما يتلقى المجلس معلومات من التقارير الإعلامية بشأن مبادرات اتخذها فرادى الدول الأعضاء، أو مجموعات من الدول و/أو المنظمات بشأن المسائل التي ينظر فيها المجلس. فهل ينبغي لأعضاء المجلس أن يكتفوا باعتبار هذا المصدر مناسبا للمعلومات في ممارسة مسؤولياهم، أم أنه ينبغي لنا إنشاء ممارسة يتلقى المجلس من خلالها الإحاطات الإعلامية في الوقت المناسب من هذه الجهات الفاعلة؟

ثالثا، استنادا إلى تجربة الأسبوع الوزاري، هل سيخدم مصلحة السلم والأمن إذا ما نوقشت المسائل الهامة المعروضة على المجلس على المستوى الوزاري بصورة أكثر تواترا؟

رابعا – وهذا يتصل بالمناقشات المواضيعية – كان هناك عدد من المناقشات المواضيعية في مجلس الأمن أدت إلى

تقديم عدة توصيات لدراسة المسائل المعنية فيما يتعلق بحالات صراع معينة. فكيف يمكن لنا ضمان إدراج نتائج هذه المناقشات في الأنشطة الرئيسية في قرارات مجلس الأمن وتقارير الأمين العام؟

وأخيرا، خلال السنتين الماضيتين، إضافة إلى ذلك، اتضح أن استخدام بعثات مجلس الأمن الموفدة إلى مناطق الصراع أداة فعالة للغاية في بناء الثقة بين مختلف الجهات المؤثرة ومجلس الأمن. فهل ينبغي استخدام بعثات مجلس الأمن بصورة أكثر تواترا، لا سيما في المسائل الأكثر صعوبة المعروضة على المجلس، كوسيلة للدفع بالسلام إلى الأمام؟

وبما أنه ليست هناك قائمة للمتكلمين بالنسبة لهذه الجلسة، أود أن أدعو أعضاء المجلس، كما نفعل في المشاورات غير الرسمية، إلى أن يبينوا رغبتهم في أخذ الكلمة في سياق مناقشتنا.

السيد كونجول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم تهنئة حارة، سيدتي الرئيسة، وفريقكم الممتاز على رئاسة مجلس الأمن الناجحة للغاية خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر. فلقد كان جدول أعمال مجلس الأمن خلال الرئاسة الجامايكية شديد التنوع في نطاق مواضيعه، وأتاح لنا الفرصة للاستماع في هذه القاعة إلى آراء عدد كبير جدا من الوزراء والقادة السياسيين والشخصيات الأخرى بشأن المواضيع التي ما فتئ المجلس يعمل عليها.

وعلى الرغم من الجدول المزدحم للغاية الذي تسبب فيه ما لم يكن متوقعا - أو فلأقل ما كان متوقعا من أمر غير متوقع - فإن الوفد الجامايكي أوفى حقا بالأهداف التي حددها في بداية الشهر. فالصراعات في أفريقيا، والحالة في أفغانستان ومحنة المدنيين، وخاصة الأطفال في الصراع المسلح، قد تم التصدي لها بصورة كاملة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

وإن التركيز على أفريقيا في برنامجكم، سيدتي، يدل بوضوح على التزام الوفد الجامايكي بتعزيز عملية السلام في جميع حالات الصراع المسلح في القارة الأفريقية. وفيما عدا الصومال، التي تم التعامل معها بطريقة ملائمة للغاية تحت الرئاسة الأيرلندية، لم تترك حالة صراع واحدة في أفريقيا. وتلقت كلها الاهتمام الذي تستحقه والذي كنتم، سيدتي، تريدونه لها. ووفدي في غاية الامتنان لكم على ذلك.

ولا شك أن الجلسة السرية التي عقدها مجلس الأمن في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن بوروندي، ستسجل في تاريخ مجلس الأمن. ففي ذلك اليوم، أتيحت الفرصة للمجلس، بمبادرتكم، ليستمع لآخر مرة في هذه القاعة للرئيس نيلسون مانديلا وهو يتكلم بوصفه الميسر في أزمة بوروندي. وسيسجل التاريخ أيضا أن جلسة عقدت في مجلس الأمن برئاسة وزير الشؤون الخارجية في جامايكا، الأونرابل السيد نايت.

ومما كان له نفس الأهمية اجتماع مجلس الأمن مع الوزراء المعنيين بمبادرة أروشا الإقليمية للسلام بشأن بوروندي. وكان الاجتماع جيد التوقيت، لأنه عقد بعد أسبوع لا غير من إنشاء حكومة انتقالية في بوروندي. وأتاح لأعضاء المجلس التفاعل بطريقة إيجابية مع المشاركين في المبادرة الإقليمية وشجعهم على مواصلة جهودهم في سبيل إيجاد حل دائم لأزمة بوروندي.

وكان اجتماع مجلس الأمن مع لجنة لوساكا السياسية فرصة طيبة ومثمرة. وقرار مجلس الأمن ١٣٧٦ (٢٠٠١)، الذي اتخذ في نهاية الجلسة، يسجل التزامات أطراف الصراع بشأن العديد من المسائل الهامة، وخاصة نزع

السلاح، والتسريح، والإعادة، والتوطين، بغية تعزيز عملية السلام.

وبتنظيم جلسات مجلس الأمن على المستوى الوزاري أثناء الأسبوع الوزاري للجمعية العامة، حقق الوفد الجامايكي، بطريقة ممتازة، الاستفادة القصوى من وجود الوزراء في نيويورك لتسليط الضوء على العديد من المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين. وهذه ممارسة ينبغي حقا المواظبة عليها.

إن العدد الكبير الذي عقد من الجلسات تحت رئاستكم، سيدتي، قد أسهم في جعل عمل المجلس أكثر شفافية. ومن الصدى الذي تلقيناه من خارج هذه القاعة، كانت العضوية العامة للأمم المتحدة مقدرة للغاية وقد استفادت تماما من تلك الجلسات. والجلستان العلنيتان بشأن الأطفال في الصراع المسلح وحماية المدنيين في الصراع المسلح، المعقودتان في ٢٠ و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، تدلان على الالتزام الصادق لوفدكم بتقديم إسهامه في تخفيف محنة المدنيين في الصراع المسلح. ونلاحظ أن وفدكم قد كان متسقا للغاية في نهجه المتخذ في هذا الصدد، سواء في المشاورات غير الرسمية أو في الجلسات الرسمية للمجلس. ولذا فإن اتخاذ قرار شامل بشأن الأطفال في الصراع المسلح تحت رئاستكم كان في منتهى الإصابة.

والشهادة التي قدمها الطفل المحارب من سيراليون أعطت مجلس الأمن فرصة نادرة للاستماع إلى دليل مباشر على إثبات الفظائع وجوانب الأذى التي يعاني منها الأطفال في الصراعات المسلحة.

ولقد كانت الجلسة الوزارية لمجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب مبادرة ممتازة وأعطت الوزراء فرصة لتبادل الآراء بشكل صريح وتلقائي حول قضية ذات أهمية دولية. ومما لا شك فيه أن الجلسة بعثت رسالة واضحة بأن مجلس الأمن عازم على كبح هذا البلاء بكل أشكاله وأينما كان جليا. واتخاذ القرار ١٣٧٧ (٢٠٠١) جاء خطوة أخرى في إعادة التأكيد على هذا الإصرار.

وإننا نحيي مبادرة وفد جامايكا بإقناع الأمانة العامة بإنشاء موقع على شبكة الإنترنت لرئاسة مجلس الأمن، والتي نأمل أن تستفيد منها الرئاسات القادمة.

ووفدي ممتن لكم، سيدتي الرئيسة، على تناولكم للقضية الحساسة جدا الخاصة بقائمة المتكلمين. ونلاحظ أن النظام الجديد يسير بشكل جيد ودون شكاوى من أعضاء المجلس. ويحدونا أمل صادق بأن تستمر هذه الممارسة تحت الرئاسات القادمة.

وأخيرا، أود أن أقول إن وفد جامايكا استغل بالفعل كل فرصة، أثناء رئاسته لمجلس الأمن، لدعم وتعزيز مبادرات المجلس للتشجيع على إحلال السلم والأمن. وأود أن أقول، سيدتي الرئيسة، إنكم وضعتم معايير سامية جدا وحافظتم عليها أثناء رئاستكم بالرغم من حجم فريقكم الصغير. وسيتعين على الرئاسات التالية أن تعمل بمشقة كبيرة لكي تحافظ على هذه المعايير.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يثني وفد الاتحاد الروسي كثيرا على عملكم، سيدتي الرئيسة، ويهنئكم بحرارة على الطريقة الناجحة التي نفذتم بها مسؤولياتكم بوصفكم رئيسة لمجلس الأمن عن هذا الشهر.

لقد واجهتم، سيدتي الرئيسة، تحديا شاقا جدا متمثلا في ضمان سير عمل المجلس بسلاسة خلال عدد من الأحداث الدولية الخطيرة جدا، والتي تزامنت مع الأسبوع الوزاري في الجمعية العامة. ويرى وفدي أنكم قمتم بالواجبات الموكلة إليكم بأعلى درجات الاحتراف

وحققتم بالكامل الأهداف التي حددهّا جامايكا في بداية رئاستها.

كذلك نشيد بالأسلوب الذي استفاد به مجلس الأمن من وجود العديد من وزراء الخارجية وأعضاء آخرين في حكومات دول عديدة في الجمعية العامة. ويكفي ذكر جلسة مجلس الأمن على مستوى وزراء الخارجية بشأن مكافحة الإرهاب، ومشاركة وزراء خارجية بلدان عديدة في جلسة المجلس المعنية بأفغانستان، وجلسة المجلس المعنية بجمهورية الكونغو الديمقراطية بمشاركة أعضاء اللجنة السياسية لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، ومناقشة الحالة في بوروندي بمشاركة أعضاء في حكومات بلدان المنطقة.

ونعتقد أن هذه الممارسة مفيدة للغاية. ونعتبر من المهم جدا أنه تم في تشرين الثاني/نوفمبر، وفي جلسات مجلس الأمن الرسمية ومشاوراته على حد سواء، تناول أمور ذات أولوية مطلقة ولها علاقة مباشرة بمهمة المجلس الرئيسية – صون السلم والأمن الدوليين. وننوه في هذا الصدد بالمناقشات المنتظمة للحالة في أفغانستان وفي عدد من الدول الأفريقية.

والجلسة المنعقدة مع الرئيس نيلسون مانديلا، والتي ناقشنا فيها الحالة في بوروندي، كانت مفيدة جدا. لقد أجرينا حديثا صريحا جدا ومحددا جدا بين أعضاء مجلس الأمن ووزيري الشؤون الخارجية في إثيوبيا وإريتريا. كذلك تناول المجلس في الوقت المناسب انتخابات كوسوفو واتخذ قرارا هاما بتمديد البرنامج الإنساني في العراق.

سيدتي الرئيسة، إنني اعرف التزامكم الدقيق بمسألة حماية المدنيين في حالات الصراع – ولا سيما النساء والأطفال – و لم تكن الجلسات الرسمية لمجلس الأمن المنعقدة بشأن هذه القضايا مخيبة للآمال. فلقد مكنتنا مرة أخرى من النظر في هذه النواحي لهذه المجموعة من المشاكل الصعبة جدا التي تقع ضمن نطاق مسؤولية مجلس الأمن.

وبصفة عامة، كان عمل المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر هادفا في طبيعته وموجها نحو تحقيق نتائج عملية. فلقد اتخذ عدد كبير من القرارات العملية وتمكنا من النظر في البنود المدرجة في جدول أعمالنا بطريقة متسقة وشاملة.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): سيدتي، ليس لمجرد أنكم تتولون الرئاسة هذا الشهر أريد أن اشكر وفد جامايكا على جهوده خلال السنوات القليلة الماضية لإدخاله صوت متميز جدا على أعمال مجلس الأمن، تحت رئاستكم ورئاسة السفير وارد. لقد كان ذلك مهما جدا لنا، واعتقد أننا تعلمنا الكثير منكم ومن رؤية مجلس الأمن عبر نظرتكم له، ولذلك أشكركم ليس على هذا الشهر فحسب بل على كل العامين اللذين عملت فيهما جامايكا في المجلس.

وأود كثيرا التحدث عن جدول أعمالكم، في المذكرة التي قمتم بتعميمها علينا، والبدء بإجراء المناقشات، لأنه يوجد زخم متزايد – ربما منذ ١١ أيلول/سبتمبر بصفة خاصة – وراء عمل الأمم المتحدة، يؤدي فيه مجلس الأمن دورا رئيسيا. ولكننا لم نفعل بعد ما يكفي من الأمور الصحيحة، حتى وإن كنّا نفعل المزيد من الأمور الصحيحة.

سيدتي الرئيسة، اعتقد أنكم أصبتم في طرح قضية الشفافية، بوصفها البند الأول للمناقشة. وربما تكون هناك مفارقة بسيطة في أننا سنناقش الشفافية صباح اليوم مع عدد ضئيل نوعا ما من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من

خارج المجلس والحاضرة معنا. كنت أظن أن المغزى كله من إجراء هذه المناقشة في العلن هو السماح للأعضاء بالاستماع إلى كيفية أن المجلس يريد أن يعكس شواغلهم إزاء الطريقة التي يعمل بها مجلس الأمن.

وأيا كان الأمر، اعتقد أن قضية الشفافية هي المجال الرئيسي الذي يمكن فيه للمجلس أن يزيد من سلطته وحساسيته تجاه المؤثرات الخارجية، ولا سيما بين الدول الأعضاء التي ليست بأعضاء في المجلس.

سيدتي الرئيسة، ينبغي أن ننظر فيما إذا كانت هناك سبل يتفاعل فيها المجلس مع الدول الأعضاء غير السبل المتبعة تقليديا. أعتقد أنه توجد سبل وأننا في حاجة إلى تعديل إجراءاتنا والطريقة التي نعمل بها. لقد بدأنا نتحدث أكثر بصفة غير رسمية مع الأعضاء خارج المجلس، وأعتقد أن ذلك بدأ يؤتي ثماره في مجالات معينة. وأرى أن لجنة مكافحة الإرهاب هي بند خاص وأنها لا تمثل بالضرورة سابقة يمكن استخدامها في مجالات أخرى من العمل.

ولقد أدهشني جدا تجاوب الأعضاء مع البرنامج الإعلامي للجنة مكافحة الإرهاب. إنه برنامج غير رسمي، ولكنه منتظم، ويلقى تجاوبا من الدول الأعضاء.

لقد جاءوا إلى الجلسات التي عقدها المجلس بشأن هذه البنود، لا بشكاوى ضد مجلس الأمن – مع أنه ربما بوسعهم أن يفعلوا ذلك، في ضوء الطابع الفريد، كما أعتقد، للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) – ولكن، لإثارة المسائل التي تدور في أذهانهم بشأن جوهر ما نفعل. ومن الواضح أننا لا نستطيع أن نفعل ذلك بشأن كل مسألة، ونحن لا نحتاج إلى التعاون التفاعلي من كل الدول الأعضاء في كل مسألة. ولكنه مجال يستحق مزيدا من الاهتمام.

وربما يرتبط ذلك باقتراح مختلف قدمته من حين إلى آخر: بالنسبة للبنود التي نحتاج فيها إلى أن يتم تنفيذ قراراتنا بشفافية وبتعاون من الدول الأعضاء، قد يكون مفيدا أن نرشح عضوا من المجلس يساعدنا في مهمة تنفيذ تلك القرارات. وإذا كان بالإمكان أن يتم ذلك بشفافية مع الأعضاء – ونحن كمجلس لا نشعر بأن كل اجتماع للشفافية ينبغي أن يشارك فيه جميع أعضاء المجلس – وإذا كان لدينا نهج جماعي حيال هذا الشأن نفهم في إطاره بعضنا البعض، أعتقد أن ذلك سيكون مفيدا للغاية.

وهناك سمة أخرى من السمات التي أعتقد أنها بدأت تنمو داخل مجلس الأمن: إننا نحب أن تكون نتيجة اتخاذ القرارات ١٥ مقابل لا شيء. ولست أدري إن كان ذلك شعورا جديدا أم لا. بالطبع، نحن جميعا نريد توافق الآراء والإجماع، ولكن في الماضي، نجحنا في دفع بعض الأمور قدما، حتى وإن كان هناك امتناع أو أصوات رافضة. ولكن هناك أمر ما في العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة يجعل الإجماع مهما، وطبيعة عملنا خلال هذه الحقبة من الألفية وما بعد ١١ أيلول/سبتمبر تتمثل في أن مجلس الأمن يريد في الحقيقة أن يبين أنه مجمع على موضوع ما، لأن سلطته تتعزز حين يكون ثمة إجماع بالنسبة لموضوع ما. وأعتقد أننا بدأنا نفهم بعضنا البعض بصورة أفضل في هذا الشأن.

وبالتالي، ربما كان من الممكن أن ينسحب ذلك على إجراءاتنا، بحيث نعبر عن ذلك الإجماع من خلال ما نفعله خارج المجلس في الجلسات غير الرسمية، حيث يمكن لفرادى الأعضاء أو مجموعات أصغر في المجلس أن يمثلوا آراء المجلس في موضوعات معينة. وقد أصبتم، سيدتي الرئيسة، في توضيح أن هذا الطريق ذو اتجاهين. وأعتقد أننا ينبغي أن نتوخى الحذر تماما بشأن مجموعات الأصدقاء الذين يحضرون ليقدموا لنا إحاطات إعلامية على أساس منتظم تماما، كما لو كانت هناك حقوق لذلك. فعندما تكون الإحاطة الإعلامية ذات أهمية بالنسبة لمسألة ما، أعتقد أنه يمكن أن يتحقق هذا النوع من التفاعل. ولكنني أعتقد أننا ينبغي

ألا نضفي عليها الصفة الرسمية. وأعتقد أننا ينبغي أن نتعامل مع هذا المجال بطرق مخصصة، وبالطرق التي تخدم غرض موضوع بعينه في مرحلة معينة.

وفيما يتعلق بالتقارير التي توردها الصحافة، فنحن، بالطبع، سنولي اهتماما بوسائط الإعلام؛ وأعتقد أن علينا أن نفعل ذلك. ولكن، علينا جميعا أن نتحمل المسؤولية عن ذلك. فأنا أكره أن يرد المجلس من حين إلى آخر على ما يرد في بعض زوايا الصحف البريطانية، والذي قد يكون غير مسؤول على الإطلاق. ولكن إذا كانت الصحافة تتحدث بصورة ذات مصداقية وبمسؤولية في موضوع ما، فإنها تكون في هذه الحالة مصدرا بالغ الأهمية للمدخلات والتعليقات ذات الصلة بالوقائع، وأعتقد أن علينا أن نستجيب لها.

وبالنسبة لموضوع الوزراء أقول ”نعم“ إلى حد ما. وأعتقد أن قيمة المناقشة الوزارية تكمن في أنها نادرة، وأنها تعطي زخما خاصا لموضوع بعينه في وقت معين. ولا أعتقد أن علينا أن نجعلها منتظمة. وينبغي الإعداد الجيد للمناقشات الوزارية دائما، حتى تأتي بنتائج جيدة ولا تكون حصيلتها هزيلة. وفي حقيقة الأمر، إن المناقشة وحدها لا تكفي لدفع موضوع ما إلى الأمام.

وهنا، ربما تبرز حقيقة أخرى فيما يتعلق بمجلس الأمن، والأمم المتحدة بشكل عام: فإذا لم تبرز رسالة قوية في وقت معين، فإن الوزراء لا يلقون بالا إليها. وحكوماتنا لا تهتم بالأمم المتحدة ما لم يكن لها تأثير مباشر على مصالحها الوطنية في وقت بعينه. لذا، أعتقد أننا يجب أن نكون على حذر في اختيارنا للمناقشات الوزارية، بل وأن نشجع على اهتمام وزاري أكبر في مجلس الأمن لأننا نفعل الصواب ونحتاج إلى أن تكفل حكوماتنا ذلك باستجابة وزارية، سواء من العواصم أو في المناقشات.

وفيما يتعلق بالمناقشات المواضيعية، أعتقد أننا ربما نخاطر بالمبالغة فيها. وإننا نحتاج إلى أن نفكر بعناية في المواضيع المعروضة علينا بصورة تحقق نتائج إيجابية. كما أن إدراج هذه المسائل للمناقشة ينبغي أن يتم من خلال تفاعل مجلس الأمن مع الأمانة العامة ومع الأمين العام. وعندما نتناول موضوعا بالمناقشة، فهي دعوة للأمانة العامة ولوكالات الأمم المتحدة لأن تدرج ما قلناه في عملها الأساسي وأن تعيده لنا مع الأسئلة التي طرحت بشأن موضوع بعينه. تلك هي أهمية المناقشات المواضيعية.

وهذا ينطبق على الجمعية العامة، أيضا. واسمحوا لي أن أذكر مثالا صغيرا. فالعنف ضد المدنيين أمر استنكره كل من مجلس الأمن والجمعية العامة. ولكن، لا نرى في نص المشروع المعروض حاليا بشأن تسوية سلمية لمسألة فلسطين أي ذكر لاستنكارنا للعنف ضد المدنيين بوجه عام؟ ليس هناك إشارة إلى ذلك. لذا، أعتقد أننا نحتاج إلى أن يتحقق مجلس الأمن من أن المواضيع التي نتناولها قد أدرجت في المواضيع الأساسية التي ناقشها.

فإذا ما تناولنا بالبحث هذه الأمور – والكثير غيرها من الأمور التي ستطرح هذا الصباح – أعتقد أننا بذلك سنزيد الزخم وراء مجلس أمن فعال، وسيكون ذلك أمرا جيدا بالنسبة لنا كمجلس وللتفاعل مع الدول الأعضاء كذلك.

السيد كور (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أتوجه بالشكر لكم، سيدتي الرئيسة، وللرئاسة على تنظيم هذه المناقشة الختامية المفتوحة. وإن قيمة مثل هذه الجلسات الختامية تكمن في أنها ليست مجرد جلسات لتوجيه الشكر إلى الرئاسة على ما قامت به من عمل خلال الشهر. فكما تعلمون، تسمح لنا هذه الجلسات بالتأمل في عمل

المجلس خلال الشهر وتقييمه، وأن نفعل ذلك في جلسة علنية.

ونود أولا أن نقول ''شكرا لكم''. لقد كانت هذه الرئاسة رئاسة الطموح والأهداف القوية وجدول الأعمال الواضح. ويعتقد وفدي أنه في كل هذه المجالات، أنجزت جميع المهمات بنجاح، ونحن نقدر ذلك كل التقدير.

وفي بداية الشهر، حددت الرئاسة الجامايكية أهدافها لدعم المبادرات التي نعتقد أنها تعزز الأمن والسلام. واسمحوا لي بأن أركز بإيجاز على هذين المجالين قبل أن أشير أيضا إلى بعض المواضيع التي تطرق إليها السفير غرينستوك وآخرون.

وترحب أيرلندا كثيرا بتركيز الرئاسة الجامايكية على القضايا الأفريقية. فبالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، عقدنا جلسة هامة ومفيدة مع وزراء اللجنة السياسية المنبثقة عن اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. وتخلل هذه الجلسة طرح آراء قوية – وإن كانت المناقشة القوية والصحية أمرا جيدا – واتخذ المجلس قرارا مفيدا للغاية يدفع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والعملية التي تقوم بها إلى الأمام.

أما الجلسة العلنية المفتوحة الثانية والتي كانت هي الأخرى مفيدة جدا، كما ذكر في وقت سابق، فهي الجلسة المعقودة مع وزراء مبادرة السلام الإقليمية بشأن بوروندي. وفي كل من حالتي جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي، لم يقتصر دور المجلس على النقاش والتفاعل مع الوزراء فحسب، بل أنه أعرب صراحة عن شعورنا بالالتزام والمشاركة وعن آرائنا بشأن كل المواضيع المطروحة. وقد أتاح لنا الاجتماع مع الرئيس مانديلا بشأن بوروندي، على وجه الخصوص، فرصة لأن نقول شكرا للرئيس لدور الميسر المحوري الذي اضطلع به.

وفيما يتعلق بإثيوبيا/إريتريا والدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، فقد عقدنا أثناء الشهر كذلك جلسة مفيدة جدا بحضور وزراء من هذين البلدين. وهذا ما أتاح لنا الفرصة للتوكيد على الاهتمام الذي يوليه المجلس لإزالة العقبات الماثلة أمام عمل القوة وإعطاء إشارات واضحة عما قد يساورنا من شواغل، فضلا عن الاستماع إلى شواغلهم.

وحول أفغانستان، أولت الرئاسة بصورة طبيعية وبحق قدرا كبيرا من الاهتمام لكفالة استماع المجلس إلى إحاطات إعلامية بصورة منتظمة، وأتيحت لنا الفرصة لمناقشة الحالة الإنسانية، وكذلك لإجراء مناقشات مستفيضة بشأن مسائل على نطاق أوسع، أعتقد أنها كانت مفيدة جدا للسيد الإبراهيمي في الفترة التي سبقت الذهاب إلى بون. وقد كانت الحالة الإنسانية، بالطبع، حاسمة في مناقشاتنا أثناء الشهر، وأتاحت فرصة مفيدة جدا لا للأمانة العامة لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس فحسب، وإنما للمجلس أيضا لكي يعرب عن شواغلنا إزاء مسائل الأمن الغذائي للمدنيين، وإزاء الحقوق المكفولة بموجب القانون الإنساني الدولي لا للمدنيين وحدهم، وإنما كذلك للأشخاص الذين يرغبون في الاستسلام والأشخاص الذين يلقون السلاح، كما ذكّرتنا لجنة الصليب الأحمر الدولية على مدى الأسابيع الأخيرة.

وأود بصفة خاصة أن أشيد بجامايكا بشأن مسألة أخرى وهي: الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام. ومرة أخرى لا يقتصر هذا على فترة الرئاسة وإنما ينسحب أيضا على الفترة التي سبقتها. ومن الصواب في هذه المرحلة أن نشيد بالسفير وارد على ما قام به من عمل في هذا المجال أثناء الشهر وفي الفترة الأخيرة.

السيدة الرئيسة، سأتطرق بإيجاز إلى بعض النقاط التي وردت في الورقة التي قدمتموها. من الجانب المعياري، تعتبر آيرلندا أن المناقشات التي أجريت بشأن ''الأطفال والصراع المسلح'' و ''حماية المدنيين في الصراع المسلح'' مفيدة للغاية. فلقد كانت مناقشات تمكّنا خلالها من أن ندلي بآراء واضحة ونلقي الضوء على مسائل تتسم بأهمية هائلة، لا بالنسبة للمجلس فحسب وإنما لعمل المنظمة كذلك.

وفيما يتعلق بالشفافية، فلقد عمد وفدي باستمرار إلى تأييد ذلك كمسألة هامة، ولا سيما في سياق الجلسات العلنية.

بيد أن هناك فيما يتعلق بالمناقشات المعيارية، توضيحين يعتبران هامين على ما يبدو لنا، وهما يرددان صدى بعض التعليقات التي أدلى بها السفير غرينستوك. ونظرا لأن المجلس قد أصبح منشغلا بعدد كبير من المسائل خلال السنوات الأخيرة، وهي عملية متزايدة من الواضح أنها ستستمر، فهناك بطبيعة الحال وبحق مطالبة من داخل منظومة الأمم المتحدة لكي تقوم بإدماج الإطار المعياري في عمل المجلس. والصعوبة التي تعترض ذلك، هي بطبيعة الحال، أنه ليس لدى المجلس سوى وقت محدود في أي شهر ما لمعالجة مجموعة المسائل المعروضة عليه، ومن الواضح أنه على الرغم من أن الإطار المعياري يعتبر حاسما، فإنه ينبغي للمجلس في الوقت نفسه ألا يتصدى لما يدخل في اختصاص هيئات الأمم المتحدة الأخرى، سواء الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو الوكالات أو الهيئات الأخرى. فللمجلس دوره الخاص به بموجب الميثاق. وليس بوسعه أن يفعل أو يكرر ما ينبغي عمله أو يجري عمله في مكان آخر. فإذا ما عمل بخلاف ذلك، فسيؤدي الأمر إلى تشتيت التزاماته الرئيسية بموجب الميثاق ويؤدي كذلك، من قبيل المفارقة، إلى إضعاف الدور الشرعي والمنفصل الذي يتعين أن تضطلع به هيئات الأمم المتحدة الأخرى في هذه المجالات.

ولا يعني ذلك بأي حال من الأحوال أننا نقول إن الدور المعياري ليس حاسما أو أنه ينبغي لنا ألا نناقشه كما فعلنا على نحو موضوعي هذا الشهر في المجالات الرئيسية؛ وإنما يعني أننا نقول إن المسألة الحاسمة بالنسبة للمجلس هي كفالة أن يكون الدور المركزي الذي يضطلع به المجلس، في المجالات المواضيعية، حيث يوجد إطار مواضيعي متفق عليه - سواء كان حفظ السلام أو بناء السلام أو الأطفال أو المسائل الجنسانية أو المسائل الإنسانية أو في أي مجال آخر - هو كفالة التنفيذ التام لما سبق الاتفاق عليه في عملنا. ويصح ذلك، على سبيل المثال، في مسائل مثل حفظ السلام وصنع السلام وفي أمثلة كجمهورية الكونغو الديمقراطية أو سيراليون، حيث ينطوي الأمر على نطاق كامل من الاحتياجات. وما يتعين علينا القيام به، مسألة مسألة، وحالة حالة، هو كفالة التنفيذ التام لما سبق الاتفاق عليه.

أما كيف يمكن القيام بهذا فذلك أمر عسير، بالنظر إلى الضغوط المفروضة على الجدول الزمني للمجلس. ويمكن القيام به بإنشاء لجنة أو بتكليف أحد أعضاء المجلس بمراقبة هذه المسائل والإبلاغ عنها. وهناك العديد من الخيارات. إلا أن من الواضح أن هناك شيئا من الضعف في هذا النهج.

وهناك نقطة موجزة أخرى أود أن أثيرها حول عبء عمل المجلس. إنه يبدو لوفدي بالفعل أن المجلس مثقل بالأعباء إلى حد مفرط، وتتشتت قواه أحيانا إلى حد كبير بينما يقوم بتقييم المسألة المعروضة عليه. ويجب علينا أن ننظر بجدية إلى جدول أعمالنا ونظامنا الداخلي.

فهل نحتاج، على سبيل المثال، إلى تشكيل لجان رسمية للمجلس لتصفية المسائل قبل عرضها على المناقشة الكاملة؟ وهل نحتاج إلى فرض حدود زمنية للبيانات؟ أيا كانت الإجابة، هناك مشكلة في هذا المجال، ونشعر أنها بحاجة إلى معالجة.

وهناك نقطة أخيرة في ذلك المجال تتصل بدور الأمانة العامة، التي تؤدي عملها على نحو بطولي - لا من أجل المجلس فحسب، وإنما على نطاق الأمم المتحدة. وربما كان هناك مبرر قوي لإعادة النظر في إمكانية قيام الأمانة العامة بإنشاء وحدة للتحليل والبحث للجمع بين كل هذه الخيوط - المعيارية والمواضيعية والتنفيذية - في إطار من شانه أن يمكنها من تلبية احتياجات المجلس إلى حد كبير في ذلك المجال.

وفيما يتعلق بمسألة التقارير الصحفية، فإننا نتشاطر تماما الرأي القائل إنه ينبغي تقديم إحاطات إعلامية في هذا المجال وأنه ليس من الحكمة في شيء أن يضطر المجلس أو أعضاء المجلس للعمل بالاستناد إلى مجرد إحاطات صحفية.

أما فيما يتعلق بالجلسات الوزارية، فإننا أيضا نرى قيمة كبرى في هذه الممارسة، ولا سيما الأسبوع الوزاري. فلقد كانت الجلسات التي عقدت هذا الشهر بشأن مكافحة الإرهاب وأفغانستان مفيدة جدا. إلا أن هناك، كما قيل أيضا، خطرا يتمثل في وضع تسلسل هرمي لأهمية جلسات المجلس. فكل جلسات المجلس هامة؛ ولذلك، فإن هذه المسألة تحتاج إلى معالجة بشيء من الحساسية والحكمة، وفي الوقت نفسه باتفاق كامل بشأن أهمية الجلسات الوزارية من وقت إلى آخر.

وختاما، يعتبر وفدي أن برنامج عمل الرئاسة كان ممتازا خلال الشهر، وإننا نود أن نعرب عن شكرنا الحار لكم، يا سيدتي الرئيسة، ولكل فرد في الفريق الجامايكي. وأود أيضا أن أردد ما سبق أن قيل، إنه نظرا لأن جامايكا ستغادر مجلس الأمن في نهاية السنة، فإنكم ستُفتقدون لدى كل من سيبقى من بيننا. وإننا معجبون جدا بما واكب عمل جامايكا في المجلس من قدرة إبداعية واستقلال وتصميم، وإننا نشيد بكم بحرارة لما قمتم به من إسهام.

السيد الجراندي (تونس) (تكلم بالفرنسية): سيدتي الرئيسة، أود كسائر الزملاء أن أهنئكم بحرارة باسم وفدي، على الطريقة التي أدرتم بها أعمال المجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وتدل القراءة المتكررة لبرنامج العمل الذي قمتم بتنفيذه بامتياز فائق على أنكم حققتم الأهداف التي صرحتم بها في بداية الشهر، على النحو المشار إليه في الوثيقة التي تكرمتم بإتاحتها لنا. وإننا نهنئكم مرة أخرى على ذلك.

ولقد عقد المجلس جلسات للتشاور، وكذلك جلسات علنية، بشأن مختلف البنود المدرجة في جدول أعماله. وأجريت مناقشات مفتوحة بشأن مواضيع ''الأطفال والصراع المسلح'' و ''حماية المدنيين في الصراع المسلح''، وهذا من شأنه أن يعزز رؤية وفدنا بأنه عندما تتعلق المسألة بمعالجة أزمة أو صراع - أو حتى بحالة من التوتر داخل دولة ما أو بين الدول - فإنه يجب علينا أن نضع في اعتبارنا الواجب العواقب ذات الصلة للصراع ولما يتخذه المجلس من قرارات بشأن الجوانب الاجتماعية والإنسانية والإقليمية ودون الإقليمية للحالة قيد النظر.

وإننا نتفق معكم أيتها السيدة الرئيسة، على أن مسائل الأطفال والمدنيين في الصراع ينبغي أن تولى

اهتماما كاملا من المجلس في حالات معينة وأثناء عملية اتخاذ القرارات.

وإذ ننتقل إلى البنود المدرجة في جدول أعمال المجلس، نعتبر أن ممارسة عقد جلسات إحاطة إعلامية منتظمة، ولا سيما بشأن الحالات التي يمكن أن تسمى "ساخنة"، كالحالة في أفغانستان، هي ممارسة مناسبة. وإننا نتساءل عن سبب عدم تطبيق هذه الممارسة على الحالة السائدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ويصعب عليَّ التذكير بأنه أطول صراع في التاريخ المعاصر، ومع ذلك فإنه لقي أقل اهتمام من مجلس الأمن. وتتخذ مبادرات هنا وهناك لمحاولة حل الصراع، والتوتر في المنطقة مرتفع. ولكن ينبغي ألا يحول هذا دون اطلاع أعضاء المجلس على الخطوات الجاري اتخاذها أو مناقشة هذه الخطوات، أو دون النظر في الحقائق على الأرض، التي غالبا ما تشوهها وسائط إعلام معينة. واتفق مع الملاحظة بأن أعضاء المجلس يتلقون معظم معلوماتهم عن مبادرات معينة من وسائط الإعلام. ويعتقد وفد بلدي أن وسائط الإعلام تقوم بدور هام، ولكن هذا ليس كافيا لتمكين المجلس من النهوض بولايته.

ونوافق أيضا على أن المجلس ينبغي أن يفعل كل ما في وسعه للاستماع إلى الدول الأعضاء من خلال وسائل عديدة من بينها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي تقوم بعمل ممتاز في إدارة الصراعات في غرب أفريقيا.

وبالنسبة لأفريقيا، يسر وفد بلدي أن يرى أن القارة وشواغلها تشغلان مكانا هاما في أنشطة المجلس. لا أستطيع أن أدعي بأنني لن أشعر بنفس القدر من السعادة إن لم تكن توجد صراعات في أفريقيا يتعين على المجلس أن يتصدى لها. ونحن نرحب بقيام المجلس بإشراك الدول الأعضاء والأطراف المعنية إلى حد بعيد في النظر في هذه البنود المدرجة في جدول أعماله.

ونحن سعيدون بصورة خاصة لتكوين المجلس شراكة في السنتين الماضيتين مع اللجنة السياسية المعنية بتنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، ومبادرة السلام الإقليمية لبوروندي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقد ثبت أن الاجتماعات التي عقدت في إطار هذه الشراكة، بما فيها تلك التي عقدت تحت رئاستكم، يا سيدتي، كانت مفيدة للغاية. ونحن نؤيد استمرار هذا التقليد.

ونعتقد أن جلسات المجلس على المستوى الوزاري مفيدة للغاية، خاصة عندما يتعلق الأمر بمسائل هامة للسلم والأمن الدوليين. وقد أصبح تقليدا تقريبا أن يجتمع أعضاء المجلس، على الأقل، على المستوى الوزاري أثناء المناقشة العامة في الجمعية العامة. ولكننا نعتقد أن عقد جلسة أو جلستين على هذا المستوى خلال العام، خاصة حول المواضيع الرئيسية، سيكون مساهمة إيجابية.

تلك كانت مجرد نقاط قليلة أردت أن أبينها لكم، سيدتي، لدى انتهاء مدة رئاستكم. وأود أن أؤكد مرة أخرى أن رئاستكم كانت ممتازة بفضل مهارتكم وحكمتكم، وبفضل مهارة كامل وفد بلدكم.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): لقد سيرتم أعمالنا، يا سيادة الرئيسة، على مدى الشهر المنصرم بحكمة ومهارة وتصميم. فسخرتم خصالكم الممتازة لأداء مسؤولياتكم، التي تجلت أيضا في ملاحظاتكم اليوم. إنكم تستحقون عظيم الثناء. ونشيد أيضا بالسفير وارد وبقية أعضاء بعثتكم على أعمالهم الرائعة؛ لقد كانت رئاستكم رئاسة عظيمة فعلا.

إن تعميم ورقتكم التي تبين الأهداف المحددة للشهر كان ابتكارا مفيدا. فقد مكنت المجلس من التركيز على

المسائل التي يتعين متابعتها أثناء الشهر. وبرزت هذه الورقة الآن كنقطة مرجعية ونحن نُقيِّم أداءنا خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وكذلك ونحن نفكر في أعمال المتابعة. وشهد هذا الشهر اتخاذ عدد من القرارات التي تعد قرارات بارزة. ويعود الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى ممارستكم الإبداعية. وقد وضعتم لنا مجموعة من الأهداف. واسمحوا لي أن أبرز بعضا منها، التي أعتقد أنها رئيسية.

فيما يتعلق بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، اتسم الاجتماع الوزاري مع أطراف لوساكا بإحراز تقدم هام ألا وهو: التزام التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية بتجريد كيسنغاني من السلاح، ويتعين على المجلس متابعة هذا الهدف الذي طالما سعينا إلى تحقيقه. ولا يزال القرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠) بصورة أساسية حبرا على ورق. فدعونا نسعى إلى تنفيذ القرار ١٣٧٦ (٢٠٠١) بجميع الوسائل. وينبغي أن يزيد المجلس الضغط على الأطراف، إذا اقتضى الأمر، لتيسير المرحلة الثالثة لانتشار بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

بالنسبة لإريتريا وإثيوبيا، أحرز بعض التقدم فيما يتعلق بعمل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. ومع ذلك، فإن زيادة الأعمال العدائية بين أديس أبابا وأسمرة تهدد عملية السلام. وانتهاك المنطقة المتروعة السلاح تطور من بين عدد من التطورات السلبية. وينبغي أن نسعى إلى مشورة الأمين العام بشأن ما يمكن عمله؛ وقد يساعد إرسال بعثة من المجلس إلى المنطقة على تهدئة الحالة.

والآن أود أن أشير إلى أفغانستان. بديهي أن أفغانستان سيطرت على جدول أعمالنا طيلة الشهر. وقد اضطلعت الأمم المتحدة بالدور الرئيسي الذي أوصت به الجمعية العامة. ودون مساس بالجهود التي يجري بذلها، اسمحوا لي في هذا الصدد أن أثير مسألة قدرة الأمم المتحدة في مجال عمليات حفظ السلام. لقد قطع رؤساء دولنا أو حكوماتنا على أنفسهم في العام الماضي التزاما رسميا. والحقيقة هي أن دور المجلس في أفغانستان لا يزال محدودا. وتبين مرة أخرى أن قدرة الأمم المتحدة على الرد بسرعة في حالة حدوث صراع لا تزال موضع شك. وتعين أن يتولى المسؤولية تحالف من الجهات المستعدة. وقد تجاوزت التطورات على الأرض تأهب الأمم المتحدة لوضع عملية لحفظ السلام بسرعة.

يقودني هذا إلى المسألة المواضيعية والتنفيذية لعمليات حفظ السلام. ويقدر وفد بلدي الوقت الذي خصصته رئاستكم، يا سيدتي للفريق العامل، إلا أنني أفهم أنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن رد مؤات على اقتراح البلدان المساهمة بقوات إنشاء لجان خاصة بالبعثات.

وإذا تراجع المجلس عن التزامه الذي قطعه في بياناته الرئاسية وقراراته في الآونة الأخيرة، فإن هذا سيكون من سوء الطالع. ودعوني أوضح نقطة هنا – وأنا أتكلم باسم بلد يساهم بأكبر عدد من القوات. تؤيد بنغلاديش مشروع المذكرة الذي قدمه السفير وارد بصفته رئيس الفريق العامل. والقرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) يسلم بالشراكة مع البلدان المساهمة بقوات. ونحن بصفتنا بلدانا مساهمة بقوات – ونساهم بالوحدات العسكرية – لنا مصلحة كبيرة بالبعثات المعنية. وإننا نسعى إلى وضع إطار مؤسسي لتعزيز هذه الشراكة. وتسعى البلدان المساهمة بقوات، بطلبها وضع إطار، إلى تحقيق هدف مشترك ألا وهو – تنفيذ عمليات حفظ السلام على نحو سليم.

وتتعلق نقطتي الأخيرة بالعلاقة بين المجلس والعالم. فالمجلس مسؤول بصورة رئيسية عن صون السلم والأمن، وإن كانت هذه المسؤولية غير حصرية. فنحن بحاجة إلى شراكة عضوية الأمم المتحدة الموسعة – الجمعية العامة

والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وذوي المصالح الآخرين، بما فيهم المنظمات غير الحكومية. وفي إطار الأمم المتحدة يمكن، وفي الحقيقة ينبغي أن يحدث هذا في نطاق الميثاق، كما أشير من قبل.

وقد يكون اللجوء إلى زيادة عقد جلسات عامة أحد سبل إشراك العالم الخارجي. ويجب أن نكون على صلة ببقية العالم. ويجب إخراج المجلس من قاعة المشاورات. وفي معرض التشديد على هذه النقطة، أشير إلى مناقشة المسألة في كانون الثاني/يناير من هذا العام، تحت رئاسة السفير محبوباني. إن زيادة شفافية عملنا أساسية إذا كنا نريد العالم أن يسمعنا ويصغى إلينا. وأنا أردد بعض المشاعر التي أعرب عنها السفير غرينستوك اليوم. ولكن كيف يمكننا أن نفعل ذلك؟ هل تجعل المداولات غير المدونة عمل المجلس أكثر تفاعلا؟ هل ينبغي لنا أن نقصر ذكر مواقفنا الوطنية على بياناتنا الرسمية؟ الإجابات السليمة على هذه الأسئلة قد تجعل أداءنا أكثر جدوى.

ويتعين أن نلتمس سبلا ووسائل لإجراء حوار مضموني مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والصناديق والبرامج. وينبغي متابعة مبادرة السير جيرمي الرامية إلى عقد جلسات مشتركة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ولقد استخدمت صيغة جلسات آريا على نحو مثمر. وساعد ذلك إجراء مناقشات مع المنظمات غير الحكومية. وينبغي أن يرتب المجلس لإجراء تبادل للمعلومات والآراء على نحو منتظم مع الجهات الفاعلة غير الحكومية في الميدان الإنساني وفي ميدان حقوق الإنسان، وكذلك مع الجهات الفاعلة المرتبطة بإدخال الجنسانية في صلب الحياة العامة. فللشركاء من هذا النوع انتشار لا يضاهى. ويجب أيضا أن تكون لنا صلة أوسع مع مجموعات المفكرين. وقد استفدنا جميعا فائدة كبيرة من مؤتمر الأمس. وهذه المبادرة، التي جاءت بعد المحفل المعني بالنهج الإقليمية برعاية السفير فالديفيسو، أدخلت اتجاها إيجابيا جدا.

وكملاحظة شخصية، أود أن أقول إنني أحدث عضو هنا. ولكنني كنت محظوظا أن بدأت عملي أثناء فترة رئاستكم يا سيدتي. قبل بضعة أيام، رددت أولارا أوتونا في هذه القاعة أغنية لبوب مارلي. واليوم، وأنتم تسلمون الشعلة لمالي، ولكنني أعلم أن إسهامكم سيستمر، اسمحوا لي أن اقتبس من مغنٍ عظيم آخر له صلة وثيقة ببلدكم، هو المغني هاري بيلافونتي، وأقول ''وداعا يا جامايكا''.

السيد دوتريو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): لن تقول فرنسا وداعا لك، سيدتي الرئيسة، لأنك ستبقين هنا بعد شهر رئاستك. وكما قال المتكلمون الآخرون قبلي فإن بصمتك وبصمة بلدك على أعمال مجلس الأمن والأمم المتحدة تتجاوز العمل الذي أنجز خلال هذا الشهر، فقد كان بالفعل رائعا. وأترك عملك في هذا الشهر، سيدتي الرئيسة لأشير على سبيل المثال إلى جهدك المضني لخير الطفل وللإعداد لمؤتمر قمة الطفل، وأشير إلى ما قام به نائبك الممثل المقيم، السيد وارد في مجال التعاون مع البلدان المساهمة بالقوات. فأنا أرى أن ما تقوم به جامايكا وبعثتها في هذين المجالين يمتد إلى ما بعد هذا الشهر مهما كان حجم العمل طوال شهر رئاستك.

سيدتي الرئيسة، لقد قدمت وثيقة إلى المجلس أود أن أعلّق عليها قليلا. فتعليقي الأول يتصل بالشفافية. فأنا أرى أن الرئيسة على حق في دأبها على التشديد على أهمية تحسين درجة الشفافية في أعمال المجلس. ولقد بذلت جهود كثيرة خلال العام أو العامين الماضيين وعلينا أن نواصل السير في هذا الاتجاه. وأرى أننا أصبحنا أفضل استجابة لطلبات

البلدان غير الأعضاء بالمجلس لتفعيل الحوار معهم. وبطبيعة الحال فالجلسات العلنية والشفافة تكون في الغالب، كما قال غيري، شكلية للغاية ومفعمة بالكثير من البيانات الوطنية المكررة.

ويحتاج كل منا، أعضاء المجلس وغير الأعضاء على السواء، إلى بذل مجهود لجعل الاجتماعات أكثر تفاعلا وأقل شكلية. وثمة عدة سبل لذلك. فهذا، كما قال الآخرون، يمكن أن يشمل عقد اجتماعات مع هيئات أخرى. وعلى سبيل المثال، فقد قدم السفير غرينستوك اقتراحا ممتازا بعقد جلسة غير رسمية مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وربما برئاسة الجمعية العامة. ومن الجائز أن يشمل ذلك عقد جلسات مغلقة مع مجموعات البلدان كتلك التي عقدناها في مناسبات عديدة مع الموقعين على اتفاقات لوساكا، ومع المعنيين بعملية أروشا بشأن بوروندي، ومع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن سيراليون ومنطقة غرب أفريقيا. وأرى أن نستمر على هذا المنوال.

وأود التشديد بوجه خاص على الحوار بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات. فنحن نرى أن علينا مواصلة السير على أساس توصيات الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام وتوصيات السفير وارد. وينبغي كما قال سفير بنغلاديش الآن أن نكون قادرين على مواصلة إحراز التقدم. ولقد ظلت فرنسا لعدة أشهر تقترح إنشاء هيئات فرعية تابعة للمجلس تعنى بعمليات حفظ السلام الرئيسية ونستطيع في ذلك الإطار أن نعقد حوارات منتظمة بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات. ونرى أن علينا أن نواصل التفكير الذي بدأناه في الفريق العامل، وأن يستطيع الفريق، كما اقترح أحدنا، أن يواصل أنشطته في العام المقبل لإحراز مزيد من التقدم في الحوار مع البلدان المساهمة بقوات. ونحن نتقدم بهذا الاقتراح لسبب بسيط للغاية هو أننا لا يمكن أن تكون لدينا عمليات لحفظ السلام إلا إذا توافرت لدينا قوات متاحة لحفظ السلام؛ ومن ثم تأتي أهمية إجراء حوار منتظم تماما مع البلدان المساهمة بالقوات.

كذلك تشير مذكرة الرئيسة إلى جلسات إحاطة يمكن أن يستقبلها المجلس من الدول الأعضاء ومن المنظمات ومجموعات الأصدقاء. وتطرح أحيانا أسئلة بخصوص فائدة مجموعات الأصدقاء. وأشير هنا إلى أن هذه المجموعات تضم عددا من أعضاء المجلس ومن غير الأعضاء. وهذا يتيح أيضا سبيلا للحوار مع غير أعضاء المجلس ممن هم أعضاء في الأمم المتحدة. كما يأتي هذا في إطار روح الشفافية والحوار. ولكن مجموعات الأصدقاء ليست مشكلة بطبيعة الحال لتقوم بأعمال المجلس. ويجب أن يكون هذا واضحا. فللمجلس مسؤولياته وعليه أن يضطلع بها بالكامل. ولكن ما من سبب يمنع أن تقوم مجموعات الأصدقاء أو منسق مجموعة أصدقاء بتقديم إحاطة وافية للمجلس عن أنشطته عند الضرورة. وأرى أن أهمية مجموعات الأصدقاء هي أن تجمع بين البلدان المهتمة بوجه خاص بأزمة معينة، وهذا يشمل البلدان المساهمة بقوات حين توجد عمليات لحفظ السلام، وذلك لمناقشة كيفية عملهم معا بصورة مفيدة لقضية السلام في المنطقة المعنية.

ويتصل آخر تعليقاتي بالاجتماعات الوزارية. فقد رأينا في هذا الصدد أن الممارسة المعتادة هي أن يجتمع الوزراء على هامش الأسبوع الوزاري من الجمعية العامة. وأعتقد أن هذا هو ما جرى لعدة سنوات. فهل يأخذ هذا طابعا رسميا؟ لا شك أنه لا ينبغي ذلك. غير أن علينا في الوقت نفسه أن نعترف بأن هذا يحدث بصورة منهجية تقريبا في كل عام خلال الأسبوع الوزاري. وكما قال غيري فإن تلك الاجتماعات يلزمها إعداد جيد ويلزم أن تقود إلى نتائج مفيدة وأن تعالج مواضيع جيدة التحديد ذات صلة وثيقة بعمل مجلس الأمن.

ولدي نقطة أخيرة عن المناقشات الموضوعية. فالمناقشات الموضوعية تكون مفيدة للغاية حين تتناول مسائل تدخل في اختصاص مجلس الأمن. أما كيف يمكن ربطها بحالات الصراع، فأرى أن ذلك يتوقف على كل مناقشة موضوعية بعينها. فأرى أن المناقشة الموضوعية بشأن حماية الأطفال في الصراع المسلح كانت بالغة الفائدة لأن هذه مشكلة تظهر في المسائل المعروضة على المجلس – وعلى سبيل المثال في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي منطقة البحيرات الكبرى وفي سيراليون. وبوسعنا أن نستخدم القرار الخاص بحماية الأطفال في الصراع المسلح، المعتمد أثناء رئاسة جامايكا، في معالجة الصراعات المطروحة على المجلس. ولكن علينا أيضا، بصفة عامة، أن نؤكد أننا نحترم اختصاصات الجمعية العامة. وأشير إلى أنه حدث في بعض المناقشات الموضوعية في الماضي أن ذكر عدد من غير أعضاء المجلس، المدعوين للمشاركة في المناقشة، أن علينا أن نتأكد أن المجلس لا يتعدى على اختصاصات الجمعية العامة.

أشكرك مرة أخرى، سيدتي الرئيسة، على جدول الأعمال الكامل التام الذي نظرنا فيه خلال تشرين الثاني/نوفمبر. وأشكرك أيضا على مذكرتك المفيدة للغاية التي يسرت لنا الاستجابة لبعض المسائل التي طرحتيها علينا.

السيد شين زو (الصين) (تكلم بالصينية): اتسم عملنا في تشرين الثاني/نوفمبر ببضع أشياء فريدة. أولها أنه حدثت تغييرات كبيرة في الحالة في أفغانستان. وعلى الرغم من أن جدول أعمال المجلس كان مزدحما للغاية في هذا الشهر، لا تزال الرئاسة تتخذ ترتيبات موقوتة للإحاطات الإعلامية وللمناقشات. وهذا يثبت الأهمية التي نوليها لمسألة أفغانستان. ولقد حققنا نتائج طيبة.

ومن الأشياء الأخرى التي تجعل تشرين الثاني/نوفمبر شهرا فريدا أننا استفدنا كثيرا من وجود وزراء الخارجية الذين حضروا المناقشة العامة في الجمعية العامة هنا في نيويورك، في عقد سلسلة اجتماعات هامة كانت لها نتائج باهرة، وخاصة فيما يتعلق بالحالة في أفريقيا.

والجانب الثالث الذي يجعل من تشرين الثاني/نوفمبر شهرا فريدا هو أن عمل المجلس اتسم بكثير من الشفافية وأنه رتب بالتفكير العميق والبراعة من الرئيسة. فلقد وضعنا خططنا في بداية الشهر، والآن ونحن في نهاية الشهر نختتم خططنا. كما أن الرئاسة وزعت مواد خطية لهذا الغرض. ونود كذلك الإعراب عن امتناننا لك، سيدتي الرئيسة، ولبعثتكم، لأدائكم الرائع في هذا الشهر.

وأود الإدلاء بثلاثة تعليقات موجزة استعراضا للأهداف التي حددناها لهذا الشهر.

فأولا، كما ذكرت آنفا، إن الاستفادة الطيبة من حضور الوزراء إلى الجمعية العامة لعقد اجتماعات وزارية تركز على مسائل هامة، لأمر يؤدي إلى تعزيز الصلات المباشرة بين مجلس الأمن وقادة البلدان المختلفة وإلى التشجيع على حل قضايا معينة. ويجدر بنا أن نتأمل في تجربتنا في هذا المضمار وأن نعلق بعض الأهمية عليها. وبالطبع، فإن مسألة ما إذا كان من الضروري أن تعقد جلسات وزارية دورية أثناء الدورة العامة للجمعية العامة يجب أن تتقرر في معظمها عن طريق الاحتياجات والظروف القائمة.

وثانيا، نحبذ أن يهتم مجلس الأمن اهتماما أكبر بآراء وتوصيات الأطراف المعنية بالمسائل المدرجة في جدول أعماله. ويرى وفد الصين أنه على مجلس الأمن أن يتيح فرص الاستماع إلى آراء غير الأعضاء قبل أن يتخذ قرارات هامة. ونرجو أن نتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء حول هذه المسألة وأن ننفذه.

ونشارك الآن في رسميات متنوعة، مثل الجلسات الرسمية السرية وجلسات صيغة آريا والاتصال المباشر بين

الرئيس والأطراف المعنية. ويمكن أن يفيدنا كل ذلك. ونؤيد أيضا تعزيز التعاون والاتصال بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة. ونقدر كذلك جهود السفير وارد في رئاسته لفريق مجلس الأمن العامل المعني بعمليات حفظ السلام. ونعتقد أن مناقشات الفريق العامل ستسفر عن نتائج إيجابية.

وثالثا، أجرى مجلس الأمن مناقشات حول مواضيع معينة هذا الشهر، مثل الأطفال والصراع المسلح وحماية المدنيين في الصراع المسلح. وتتشاطر هذه القضايا عناصر كثيرة، منها التدابير التي اتخذت والتوصيات التي صدرت بشأنها. وشريطة ألا تتأثر النتيجة العامة، فستكون فكرة طيبة أن تجمع معا المسائل المتصلة بعضها ببعض وأن تناقش على نحو مشترك مما يمكن من تعزيز كفاءتنا وتحاشي التكرار. وستكون نتائج ذلك أفضل حتى مما لدينا الآن.

وفيما يتعلق بمجلس الأمن، فإن أفضل وسيلة لحماية المدنيين أن يضاعف جهوده بغية إنهاء الصراعات في أقرب وقت ممكن. وفي نفس الوقت، نؤيد كذلك تحسين التنسيق والتعاون بين مجلس الأمن وغيره من أجهزة الأمم المتحدة لكي يمكننا أن نبذل جهودا مشتركة لحل المشاكل المعروضة علينا.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بالثناء عليكم، سيدتي، لتنظيم هذه الجلسة الختامية.

الواقع أنني أود أ أبدأ بأن أرجو زملائي أن يحاولوا قدر المستطاع أن يضفوا الصبغة المؤسسية على هذه الجلسات الختامية، لأنها يمكن أن تكون مفيدة من عدة جوانب. وأولا، بطبيعة الحال، يمكننا أن نستعرض ما اضطلعنا به، وأوجه نجاحنا وأوجه فشلنا أثناء الشهر. وثانيا، أرى أنه يمكننا أيضا أن نتأمل في الاتجاهات طويلة الأجل وكيفية سير أعمالنا في الأمد البعيد. وثالثا، وهو على نفس القدر من الأهمية، قد تكون هذه هي النافذة الوحيدة لدينا أثناء الشهر لكي نتأمل في الطريقة التي يمكننا أن نحسن بها أعمال المجلس. ومن الواضح أننا بحاجة إلى استحداث نوع من ثقافة الإبداع داخل المجلس. وإذا جرى إضفاء الصبغة المؤسسية على هذا النوع من الجلسات فستتيح لنا الفرصة للاضطلاع بذلك.

ولكن لكي نفعل ذلك،، سنحتاج في وقت ما إلى إجراء مناقشة جادة جدا داخل المجلس حول التعرف بالتحديد على أولوياتنا. وألاحظ أن السفير تشودري، ممثل بنغلاديش، ذكر أن مسؤوليتنا الأساسية تتمثل في أن نعالج التهديدات التي يواجهها السلم والأمن الدوليان، ولكن هل نحن في الأساس هيئة تداولية أم تشريعية أم تنفيذية؟ أرى أننا نضطلع بأجزاء من هذه المهمات الثلاث، ولكن علينا أن نحدد أولوياتنا ثم يمكننا أن نقرر كيفية تخصيص وقتنا. وأرجو أن نجري هذه المناقشة في وقت ما.

وفي هذا الصدد، يجدر أن أعرب، كما أعرب السفير غرينستوك، عن الأسف لعدم مشاركة الدول الأعضاء في هذه الجلسة. ومما يؤسف له أن هذه علامة سيئة، وما يبعث على الأسى أننا اعتقدنا أنه بجعلها جلسة مفتوحة للدول الأعضاء، يمكننا أن نشركها بشكل ما في عملنا. ولكننا لم نفعل ذلك بعد. وأود أيضا أن أناشد الأعضاء غير الموجودين هنا أن ينظروا إلى الجلسات الختامية نظرة أكثر جدية.

وعلى سبيل المثال، نحن في منتصف الدورة العامة للجمعية العامة، وقيل لي أنه يبدو أنه كانت هناك محاولة في إحدى المناقشات في اللجنة الثالثة لذكر قرار لمجلس الأمن بشأن المرأة والسلم والأمن. وقال عديد من أعضاء الجمعية العامة، "لا هذا عمل مجلس الأمن. ولن نصدق على ما يفعله مجلس الأمن".

وأرى أن هذا يمثل انفصاما غير صحي أبدا بين مجلس الأمن وبقية مجتمع الأمم المتحدة. وأشار ممثل فرنسا إلى ذلك أيضا. وعلينا أن نعالج هذا الانفصام. وقد تكون إحدى الطرق التي نحقق بها ذلك من خلال هذه الجلسات الختامية وعن طريق جعلها مفتوحة وتفاعلية. وقد نتمكن بهذه الطريقة من إشراك الدول غير الأعضاء.

وإذ ننتقل إلى أعمال هذا الشهر، فقد حظيتم، سيدتي، ببالغ الثناء الذي لا أثق بأنه بمقدوري أن أضيف إليه الكثير. وما أثر فينا حقا إدارتكم للوقت. وبصراحة، فالوقت، وهو أثمن وأغلى سلعة لدينا في أعمالنا بالمجلس، يزداد قيمة. وقد وجدنا أن المجلس كالإسفنج، يمتص كل وقتنا منذ انضمامنا إليه. ونجد أنه من الصعب جدا أن نضطلع بجميع واجباتنا الأخرى، ولكنكم، سيدتي، اضطلعتم بها بمهارة في شهر كان عليكم أن تضطلعوا بأعمال الأسبوع الوزاري، وعطلة عيد الشكر بطبيعة الحال. وبالتالي، اضطلعتم بكمية هائلة من الأعمال في شهر مقتضب، ونثني عليكم من أجل ذلك. ونثني عليكم بطبيعة الحال لإصداركم ورقة الأهداف في بداية الشهر ومذكرات الجلسة الختامية في نهاية الشهر. ونرجو إضفاء الصبغة المؤسسية أيضا على هذا النوع من النهج المنتظم.

وأود الآن أن أتكلم قليلا عن أوجه النجاح التي أحرزناها هذا الشهر في القضايا الإجرائية والموضوعية. وأرى أنه إذا أريد لهذه الجلسات أن تكون مفيدة، يجب أن نتكلم عن أوجه الفشل كذلك. وأود أن أؤكد لكم، سيدتي، أنها ليست أوجه فشل الرئاسة بل أوجه فشل المجلس.

فيما يتعلق بأوجه النجاح في القضايا الإجرائية، فهي متعددة، وأرى أنها هامة. أولا، هناك بطبيعة الحال إنشاء موقع على شبكة الإنترنت لرئاسة مجلس الأمن. وأرى أنه من الأفضل أن يكون هناك موقع واحد دائم في موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت، بدلا من تحويله من شهر إلى آخر إلى مختلف البعثات. فهو يتيح زيارة واحدة للبرنامج المؤقت لأعمال المجلس وللمعطيات والبيانات الصحفية والبيانات الرئاسية والقرارات. وأرى أن هذا ابتكار هام جدا، إلا أنه يتعين علينا أن نحاول زيادة تطويره بعض الشيء.

وتكلم السفير تشودري عن الطرق التي تمكننا من جعل مشاوراتنا غير الرسمية أكثر شفافية. ويمكننا أن نفعل ما فعلته فرنسا عندما تولت رئاسة المجلس. فقدمت على الموقع الفرنسي على شبكة الإنترنت موجزا يوميا لما نوقش وذكر في المشاورات غير الرسمية، دون إعلان أية أسماء أو دول بطبيعة الحال. ونعلم أن ذلك يستغرق وقتا لأننا حاولناه أثناء رئاسة سنغافورة ولم نتمكن من تنفيذه. والبعثات الصغيرة لا تملك الموارد اللازمة لتنفيذ ذلك، إلا أنه أمر يمكن أن تحاول الأمانة العامة أن تنفذه.

وأرى في نفس الوقت، بطبيعة الحال، أننا خرجنا بابتكار هام جدا بالنسبة لقائمة المتكلمين. ويسرني أن السفير كونجول أشار إلى ذلك. وقد يبدو أن ما أنجزناه كان ضئيلا عندما تحولنا من النظام الذي كنا نتبعه في الماضي إلى نظام القرعة، إلا أن ذلك هيأ بصراحة انتظاما وقدرة على التوقع، فيمكننا أن نعلم بالفعل متى سنتكلم أثناء اليوم، مما جعلنا نشعر بأننا نضطلع بأدوارنا على قدم المساواة فيما يتعلق باختيار المتكلمين. وأرى أن هذا ساعد أيضا على تحسين العلاقات بين الأعضاء، كما ساعد على جعلنا نشعر بأننا نعامل على قدم المساواة وبأننا لا ننتمي فحسب إلى الطبقة ألف أو الطبقة باء داخل المجلس.

ونشكركم كذلك، سيدتي، على عقد اجتماعات الفريق العامل غير الرسمي المعني بالتوثيق والإجراءات، رغم أن الشهر كان مليئا بالأحداث، مما يجعل منه عملا رائعا.

وكما يعلم الأعضاء، فإن الفريق العامل قد بدأ العمل بشأن تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة.

وثمة نقطة نود إبرازها وهي أننا إذا قرنا، بعد مناقشات مكثفة لتقرير مجلس الأمن المقدم إلى الجمعية، أن نتجاهل الآراء التي أعرب عنها ونشرع في اتخاذ نفس الإجراء في العام المقبل، مثلما فعلنا في الأعوام السابقة، فإننا بذلك نعزز آراء الذين يقولون إن مجلس الأمن لا ينصت إلى أعضاء الجمعية العامة. فإذا أردنا أن نبين أننا نصغي لما يقال، إذن فقد آن الأوان لأن نحدث بعض التغييرات الحقيقية. وهو أمر ممكن الحدوث. وليس هناك بصراحة سبب يدعونا لأن ننفق ٠٠٠ ٦٠٠ دولار سنويا على ذلك التقرير، إذ ينبغي ألا يكلفنا أكثر من ٠٠٠ ٥٠ دولار. وهو أمر ممكن الحدوث، وقد اكتشفنا أثناء محاولاتنا تنفيذ ذلك أن هناك الكثير من أوجه الازدواجية في العمل يمكن التخلص منها.

واسمحوا لي أن أنتقل بإيجاز إلى مناقشة النجاحات التي تحققت بشأن المسائل الجوهرية. هنا أقول بوضوح، إن ما قمنا به من عمل بشأن أفغانستان، بما في ذلك الاجتماع مع الأخضر الإبراهيمي في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر وبالطبع اتخاذ القرار ١٣٧٨ (٢٠٠١)، كان عملا بالغ الأهمية. ولكن المناقشات التي أجريناها في المشاورات غير الرسمية لها أهمية مماثلة. وأعتقد أننا خلال المناقشات بدأنا نتجه نحو بلورة شكل من أشكال توافق الآراء غير الرسمي بين الدول الأعضاء بشأن ما يمكن عمله وما لا يمكن عمله في أفغانستان. وتتمثل المأساة في أن الذاكرة المؤسسية مفقودة. فليس هناك سجلات متفق عليها. ولم يحتفظ بنقاط موجزة لها. وعندما سنشرع في اتخاذ قرارات كبرى بشأن أي نوع من عمليات حفظ السلام سيتم في أفغانستان، لن تكون لدينا ذاكرة مؤسسية نعتمد عليها.

ولكنني سعيد هنا، يا سيدتي، لأنكم نظمتم المناقشة الجريئة التي اشتركنا فيها بالأمس مع فريق الأزمات الدولية ومؤسسة السلام العالمية. وفي رأيي أن مستوى المناقشات الذي ساد كان رائعا. فلم أشهد من قبل مناقشة أفضل من ذلك لموضوع ''هل يمكن للأمم المتحدة أن تقول لا؟'' كما حدث في جلسة الأمس، وآمل أن يسجل شيء من هذه المناقشة ويحفظ.

والقرار الهام الآخر الذي اتخذناه هو المتعلق بالعراق، حيث اتخذنا بالإجماع القرار ١٣٨٢ (٢٠٠١). ونحن نعرف أن الأحكام الأساسية في القرار تكمن في الفقرتين ٢ و ٦ من منطوق القرار – ولن أخوض في التفاصيل هنا. ونود في هذا الصدد أن نشيد بالأعضاء الخمسة الدائمي العضوية لأنهم عملوا معا على نحو وثيق وقدموا لنا نصا بتوافق الآراء. ونحن ندرك أنهم لا بد قد بذلوا جهدا شاقا، ولا بد أنه كانت هناك مداولات معقدة. ولا نعرف ما الذي جرى خلف الكواليس، ولكننا ندرك أن النتائج كانت طيبة. وبصراحة، فإننا نعرف أيضا أن هناك مهمة ثقيلة تنتظرنا على مدى الشهور الستة المقبلة، إذا كنا نريد الانتهاء من العمل بشأن القرار المقبل المتعلق بالعراق. وأنا أدرك أن بعض زملائي قد قرأوا فعلا قائمة استعراض السلع. ولا بد أن أعترف بأن الفرصة لم تتح لي أبدا لأن أقرأها قبل أن نعتمدها. فهي بالغة الضخامة. ولكن علينا جميعا أن نقرأها في الوقت المناسب بصورة ما.

وبإيجاز شديد، فيما يتعلق بالمسائل الأخرى التي ناقشناها مثل كوسوفو، فإننا نشكركم، يا سيدتي، لإتاحتكم وقتا لنا لكي ندرسها قبل أن نعتمد البيانات الرئاسية. ولكنني أود أن أضيف حاشية صغيرة عن موضوع كوسوفو، وهي بمثابة اكتشاف شخصي بسيط. فعندما كنا نناقش النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات في كوسوفو سألت زملائي متى سنجدد ولاية عملية حفظ السلام في كوسوفو.

واكتشفت عندئذ – وهو اكتشاف يبين جهلي – أنه بينما يوجد في كل ولاية أخرى فترة زمنية محددة مدهّا ستة أو ثلاثة أشهر، لا توجد بالنسبة لكوسوفو فترة زمنية محددة. ولا بد أن يكون هناك سبب وجيه لذلك. ولكنني لم أستطع أن أعرف لماذا حدث ذلك، ومن الذي فعل ذلك ومرة أخرى بسبب عدم وجود ذاكرة مؤسسية، فلست على ثقة لمن نتوجه بالسؤال. ولكن من الواضح أن المطلوب منا أن نتوجه إلى من كانوا أعضاء في المجلس في ذلك الوقت لكي نسألهم عن السبب في وجود هذه المعايير المزدوجة.

كما أود أن أجيب بإيجاز عن تعليقات السفير دوتريو على مجموعة أصدقاء الرئيس. وإنني أتفق معه على أن المجموعة تقوم بدور مفيد. كما أتفق معه على أنها تساعد بصورة ما على ربط مجلس الأمن بأعضاء الجمعية العامة. ولكنني أود أن أتقدم بالتماس من أجل مزيد من الشفافية فيما يتعلق بعمل المجموعة. وأحيانا يساورنا الشك بشأن توصلها إلى مختلف القرارات التي تقدمها لنا. ولعل بعض المؤشرات إلى ما يدور في خلدها قد يكون مفيدا في فهمنا لها.

وأخيرا ننتقل إلى الإخفاقات – وكما قلت، أنه من المهم للغاية أيضا أن ندرس الإخفاقات – وكان الفشل الأكبر الذي تعرض له المجلس في هذا الشهر المنقضي هو فشله في عدم استكمال عملنا بشأن فريق العمل المعني بالجزاءات. فقد كان آخر موعد لإتمام العمل هو تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وها نحن قد وصلنا إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. ولكن الأكثر مدعاة للأسف هو أن الذين عملوا فعلا بخصوص هذا الفريق العامل المعني بالجزاءات، وخاصة بنغلاديش وغيرها، أي جميع الأعضاء المنتخبين الذين يمكنهم فعلا أن يتذكروا العمل الذي قاموا به، سيكونون قد خرجوا من المجلس في غضون شهر. وعندئذ يصبح علينا أن نعود إلى نقطة البداية من جديد. وفي اعتقادي أنه أمر ينبغي لنا ألا نقبله.

وأريد أن أتناول بعض الشيء عمل الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام. وهنا أود أن أشيد بالسفير وارد على ما بذله من جهد شاق يصعب تصديقه. والشيء المحزن الوحيد هنا، هو أن الفريق العامل لم يحرز حتى الآن تقدما بشأن إنشاء آلية جديدة للتعاون بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات. وإنني أذكّر بنداء السفير تشودري من أجل بذل جهود أقوى في هذا الاتجاه، لأننا كنا، إلى حد ما، نتجه نحو علاقة تتسم بقدر أعظم من الثقة بين البلدان المساهمة بقوات وبين أعضاء مجلس الأمن. وقد أصيبت تلك الحركة بالجمود خشية ألا تكون وجهات نظرها مسموعة في الفريق العامل.

ولدي ملحوظة سريعة بشأن المناقشات المواضيعية. وفي رأينا أن المناقشات التي أجريت عن الأطفال في الصراع المسلح وعن حماية المدنيين كانت بالغة الأهمية. ومن المؤكد أن حضور جندي طفل من سيراليون كان حدثا مؤثرا. ولكننا نعتقد أيضا – وقد قلنا ذلك أثناء المناقشة – أنه قد آن الأوان للبدء بتجميع هذه المناقشات المواضيعية بشأن موضوعات تنطوي على حماية المدنيين، وحماية النساء والأطفال، وتنظيم هذه الموضوعات بطريقة تجعلنا نستجيب لنداء أيرلندا الداعي إلى تخفيض حجم العمل؛ فمن الواضح أن حجم العمل قد أصبح أكبر بكثير بالنسبة للمجلس.

واسمحوا أن أختتم كلامي بطرح اقتراح محدد. ومن حسن الحظ أن جلستنا هذه مفتوحة وسيجري تسجيل ما قيل هنا، ولكننا نعتقد أنه قد طرحت اقتراحات كثيرة محددة وقيما حول كيفية تحسين عمل المجلس. وآمل أن نتمكن بشكل من الأشكال من القيام بتجميع هذه الاقتراحات. وقد حاولنا القيام بذلك في كانون الثاني/يناير

في الجلسة الختامية التي عقدناها. ويتعين علينا البدء بإضفاء الطابع المؤسسي على هذا العمل. وآمل أن يكون في الإمكان حدوث ذلك.

ولن نشارك في المناقشات الجارية بين بنغلاديش وفرنسا، عما إذا كنا سنحتفل بوداعكم، يا سيدتي، أم لا ولكننا نتطلع إلى مواصلة العمل معكم.

السيد كوتشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا وقبل كل شيء، أن أهنئكم، يا سيدتي، والفريق العامل معكم، على اختتام رئاستكم للمجلس بنجاح أثناء هذا الشهر المليء بالتحدي، والذي كان زاخرا – بل وينبغي أن أقول مزدحما – بكل أنواع الأحداث والأنشطة، سواء في المجلس أو في خارجه. كما أشكركم على أدائكم لواجباتكم الرئاسية بكفاءة واقتدار، الأمر الذي أسهم في النظر البناء في كثير من الموضوعات المدرجة في جدول أعمال المجلس. والواقع أن برنامج العمل الذي عممتم عشية توليكم الرئاسة قد استكمل بنجاح، بل إنني أقول أن النتائج كانت مبهرة بحق.

في تشرين الثاني/نوفمبر، عقدنا جلسة فائقة الأهمية على المستوى الوزاري بشأن مكافحة الإرهاب. وناقشنا موضوع أفغانستان مناقشة مكثفة واتخذنا قرارا بالغ الأهمية لهذا الغرض. وعملنا على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العراق. وأجرينا مناقشات مواضيعية هامة عن الأطفال في الصراعات المسلحة وعن حماية المدنيين وتناولنا كثيرا من المسائل الأفريقية – أنغولا، وإثيوبيا، وإريتريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصحراء الغربية، وسيراليون، وليبريا. واستطعنا أن نمدد ولايات بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وقوة الأمم المتحدة لفض الاشتباك. وأجرينا مناقشة هامة بشأن أنشطة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وعن كوسوفو بطبيعة الحال وغير ذلك من المسائل المدرجة في جدول الأعمال: وها نحن نعقد اليوم جلسة ختامية هامة.

ومن المؤسف، أننا في حين نتحدث عن الشفافية، لا نجد حولنا عددا كافيا من ممثلي الدول الأعضاء حاضرين هنا. ولذلك، ربما كان علينا أن نفكر في ذلك، كما اقترح السفير محبوباني. وربما كان علينا أن نجتذب أعضاء الأمم المتحدة بإعطائهم الفرصة للكلام قبل أعضاء مجلس الأمن، الأمر الذي حدث من قبل بخصوص موضوع آخر. وربما أدى ذلك إلى حضور الدول الأعضاء إلى هذه القاعة للمشاركة في مناقشتنا.

أود يا سيدتي الرئيسة أن أتصفح بسرعة المسائل المطروحة في مذكرتكم لهذه الجلسة الختامية.

أولا، ينبغي التسليم بأن المجلس قد وفي بصفة عامة في أثناء شهر تشرين الثاني/نوفمبر بالأهداف المحددة في الوثيقة التي وزعتموها في بداية هذا الشهر. وتفاوت مستوى النجاح بالنسبة لمختلف المسائل، ولكن هذا هو واقع الكيفية التي تسير بها الأمور في المجلس. وأتفق معكم في أنه طرأ تحسن فيما يتعلق بالشفافية في أنشطة المجلس، ولا أود أن أضيف كلمة ''كبير''، ولعلي أتابع ما قاله كيشور محبوباني في هذا الصدد. وربما يتسنى لنا في المستقبل أن نفكر في جعل المشاورات الجامعة أكثر شفافية بطريقة أو أخرى، لأنه ما زال يجري تناول معظم المسائل في جلسات سرية كما كان الأمر في الماضي، وإن كان يمكن بسهولة أن تناقش الغالبية العظمى من هذه المسائل، إن لم تكن كلها، بشكل مفتوح.

أما عن سؤالكم بشأن السبل الأخرى لتفاعل المجلس مع الدول وغيرها من الجهات، فأظن أننا جرّبنا كل هذه السبل تقريباً. ويمكن أن نحاول بطبيعة الحال أن نستكشف سبلا أخرى، ولكننا نرى بصراحة أن هذا بالأمر المهم.

وأرى أن القضية تتمثل في أنه لا يكفي للمجلس أن يحاول توخي الشفافية، بل ينبغي أن تراه الدول الأعضاء أيضاً متسماً بالشفافية. وحتى لو سألنا الدول خارج المجلس بعد جلسة اليوم عما إذا كانت المناقشات شفافة أم لا، فأخشى أن غالبية الردود ستكون بالنفي. ولو اتسمت أعمال المجلس بالشفافية حقاً، فلن تكون مسألة التفاعل بينه وبين الدول وغيرها من الجهات بالحدة التي هي عليها اليوم.

وفيما يتعلق بإجراء تلقي إحاطات إعلامية منتظمة من الدول أو المنظمات أو مجموعات الأصدقاء النشطة في متابعة مبادرات السلام، فإننا صراحة لم نر خلال عضويتنا لمدة سنتين في المجلس أي حالات رفض فيها المجلس الاستماع إلى دولة أو إلى منظمة حين طلبت إحاطته بشأن تنفيذ مبادرات السلام التي يجري السعي لتحقيقها أو نتائج تلك المبادرات. وأرى فقط أن نفعل ذلك على شكل أكثر تواترا.

وأما عن كون الصحافة هي المصدر المناسب الذي يستقي منه المجلس المعلومات بشأن هذه المبادرات، فالجواب هو بالقطع لا. فهي مصدر المعلومات المناسب لعامة الجمهور، ولكن ليس للمجلس. ونرى أن المجلس هيئة ينبغي لها أن تواصل تلقّي المعلومات من مختلف المصادر، وأن تبت بالتالي في هذه المعلومات.

ونتفق معكم على أن الأسبوع الوزاري كان من أبرز العلامات ليس فقط في خلال هذا الشهر وإنما في السنة بأكملها. ونرى أنه كان ناجحاً جداً. واستخدمه المجلس بطاقته الكاملة فغطى كل ما يمكن تغطيته في الحدود الزمنية المتاحة. وأؤيدكم في أنه ينبغي الاستمرار في مناقشة أهم المسائل المعروضة على المجلس خلال هذه الأسابيع الوزارية إن أمكن. ولا أرى من الواقعية أن نجعل وزراءنا يأتون إلى هنا أكثر من مرة أو مرتين في العام، ولكني أعتقد أن هذا الأسبوع الوزاري كان ناجحاً. فقد عقدنا في أثنائه أهم الاجتماعات بشأن الإرهاب ومكافحة الإرهاب وبشأن أفغانستان، والتي حدد المجلس خلالها أو عزز سياساته بشأن هذه المسائل.

وليس من المبالغة في شيء أن أقول إن انتباه المجلس تركز في أثناء هذا الشهر أساساً على الحالة في أفغانستان. إذ عُقد اجتماع مفتوح بشأن هذا الموضوع في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، آذن ببداية عملية السلام في هذا البلد تحت إشراف الأمم المتحدة، وشارك فيه ما يزيد على ٢٠ من وزراء الخارجية. وكان من الأهمية بمكان أن نستكمل معلوماتنا على أساس منتظم بشأن التطورات في أفغانستان، ونشكر الأمانة العامة كما نشكركم على التجاوب العملي مع التطورات في هذا المجال.

وختاماً، أود أن أشيد بمبادرتكم لتسوية مسألة قائمة المتكلمين. وأشجع الرئاسات المقبلة بقوة على مواصلة مبادرتكم. واسمحوا لي مرة أخرى بالإثناء عليكم وعلى فريقكم لما أنجزتموه خلال هذا الشهر، ولتهيئتكم المجال لنجاح المجلس بأكمله.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): سأحاول أن ألتزم بالإيجاز الشديد يا سيدتي الرئيسة، نظراً لتأخر الوقت، ولكني أردت مثلما فعل الآخرون أن أعرب عن تقديري لكم ولوفدكم بوصفكم ترأسون مجلس الأمن وبوصفكم أعضاء في المجلس، وأن أحيي الإسهام الذي قدمتموه أنتم وفريقكم، والذي قدمه السفير وارد. كما أود أن أشير إلى إسهامكم كعضو بارز في بعثتي مجلس الأمن إلى سيراليون وكوسوفو، حيث أتذكر بإعزاز بالغ ما قدمتموه من مدخلات ومن مساهمة.

ودون إسراف في الرضا عما أنجزناه، أظن أنه يمكننا القول بأننا قد فعلنا الكثير من الأعمال المجدية هذا الشهر.

ولن أستعرض جدول الأعمال، بل أنوه فقط بالتقدم الذي أحرزناه بالنسبة للإرهاب وأفغانستان وللنفط مقابل الغذاء فيما يتعلق بالعراق، وتعزيز الاتجاه المتزايد نحو توافق الآراء، الذي أراه إيجابيا، فقد عقدنا مجموعة لا بأس بها من الاجتماعات الرفيعة المستوى بشأن أفريقيا، وأعتقد أنها كانت في مجملها عاملا إيجابيا، بالرغم من أننا كنا نأمل في أن نحقق مزيدا من الربط بين تلك الاجتماعات وبين التطورات على أرض الواقع.

وأود أن أذكر بندين على وجه التحديد من بين البنود الكثيرة التي أشير إليها هنا صباح اليوم.

وأولا، فيما يتعلق بالشفافية، فإنني أوافق على أنه يلزم تحسين عملنا في هذا المجال، ولكن هذا لا يعني بالضرورة عقد مزيد من الجلسات المفتوحة. ولست متأكدا، على سبيل المثال، أننا وقعنا على الشكل السليم لجلسة اليوم، كما قال آخرون. وما يلزمنا عمله هو أن نجد طريقة أفضل، ضمن إطار الشفافية، لتقوية الصلة بين ما نفعله وما يفعله بقية الأعضاء، ولنتوخى الابتكار في تحقيق ذلك. وهذا يعني كما طرح البعض الترويج لمزيد من التفاعل مع الآخرين. وأعتقد أن ذلك يمكن أن يتم على خير وجه من خلال زيادة الإجراءات غير الرسمية، وليس الإجراءات الرسمية. فقد انتهيت بعد سنتين من عملي هنا إلى أنه كلما كان الاجتماع غير رسمي كلما كان النقاش والتفاعل أصدق مع الآخرين.

وثمة حفنة من الأمثلة الطيبة على ذلك، وأنا متأكد من أنه سيوجد غيرها في الأشهر القادمة. فقد أعطى السفير غرينستوك قدوة طيبة في نهجه إزاء أنشطة التوعية وعمله في لجنة مكافحة الإرهاب. وقدمت جامايكا ذاتها نموذجا محمودا بالمساعدة في عقد اجتماع الأمس البالغ الفائدة بشأن عمليات السلام وفي تنسيق ذلك الاجتماع مع جدول أعمال مجلس الأمن. ولم يكن ذلك الاجتماع على وجه الدقة اجتماعا بين مجلس الأمن وآخرين، ولكنه جمع بين المهتمين بالأمر من أعضاء المجلس والمهتمين من خارجه، وأعضاء الأمم المتحدة من غير الأعضاء في المجلس، في نقاش رأيته شيقا ومفيدا للغاية. وينبغي أن نبحث عن وسائل أخرى لتحقيق ذلك. ويستحق السفير وارد التقدير لمحاولته التماس الوسائل لتحسين طريقة التفاعل بين مجلس الأمن وبين البلدان المساهمة بقوات، وبناء طريقة لإجراء تبادل حقيقي لوجهات النظر في هذا الصدد كذلك. وقد تكون الجلسات الرسمية والبيانات الرسمية مفيدة في بعض الأحيان، ولكننا من وجهة نظري الشخصية قد أسرفنا في السير في هذا السبيل، فهو يستغرق الكثير من الوقت كما أن احتمالاتها محدودة وأثرها محدود.

ثانيا، بالنسبة للاجتماعات الوزارية، فإنني أتفق مع الآخرين الذين اقترحوا الاقتصاد في استخدام اجتماعات مجلس الأمن على المستوى الوزاري. فهي أداة مهمة ولا يجوز لنا أن نميِّع أثرها. وينبغي لنا أيضا أن نستفيد من وجود الوزراء هنا، سواء أثناء الأسبوع الوزاري أو خلافه، لتعزيز التفاعل بين البلدان الأخرى وأعضاء المجلس، وبخاصة عندما تتاح لنا الفرصة لتناول مشاكل المناطق التي تدور فيها صراعات، مثلما أتيح لنا مؤخرا مع اللجنة السياسية لاتفاق لوساكا. وأعتقد أنه يمكننا جميعا أن نقوم بعمل أفضل في الإعداد لتلك الاجتماعات، ونحاول ضمان الخروج منها بنتائج يكون لها أثر في عالم الواقع.

السيد أوكاثيونس (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): يود وفد بلادي أن يتوجه إليك، سيدتي الرئيسة، وإلى أعضاء فريق البعثة الدائمة لجامايكا بأحر التهانئ، على قيادة أعمال مجلس الأمن بطريقة مثيرة للإعجاب أثناء شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

إننا نقدر عقد هذه الجلسة الختامية العلنية كل التقدير. أما فيما يتعلق بالحضور المحدود في هذه الجلسة للدول غير الأعضاء في المجلس، فنود أن نقول إن من واجبنا أيضا، علاوة على أسفنا على هذه الحقيقة، أن نفكر فيما يمكن أن نكون قد قصرنا في القيام به كما يجب في هذه الاجتماعات، وما هو السبب في أنها لا تحظى باهتمام أكبر من جانب الدول غير الأعضاء في المجلس.

وأود أن أشير إلى أهداف الشهر. خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، تمكنا من اتخاذ خطوة مهمة إلى الأمام في تحديد الدور الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة في أفغانستان، وفي إعادة تعميرها في المقام الأول. غير أن هناك أسئلة كثيرة ما زالت تثور حول نطاق ذلك التدخل، وسيكون علينا بالتأكيد أن نبحث هذه المسألة مرة أخرى في الأسابيع المقبلة حينما تؤتي العملية التي بدأت في بون باكورة ثمارها. وما من شك في أن الاجتماع الوزاري الذي عقده مجلس الأمن هذا الشهر يحمل في ثناياه قيمة سياسية عظيمة. وقرار مجلس الأمن ١٣٧٨ (٢٠٠١)، ينص على بعض المبادئ العامة التي ينبغي أن تسهم في تحقيق التزامن والتناسق في استجابة مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي التي تنوي التصدي للتحديات الإنسانية والسياسية والأمنية والتعميرية والإنمائية في أفغانستان.

وعلى نفس المنوال، اتخذنا، في تشرين الثاني/نوفمبر خطوات مُرضية في معالجة مختلف الصراعات الأفريقية المدرجة في جدول أعمال المجلس. وقد مكنتنا الاجتماعات التي عقدت مع وزراء وممثلي البلدان الأفريقية المشتركة في عملية السلام في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي، من أن نحض الأطراف الفاعلة على زيادة التزامها بإحلال السلام في منطقة البحيرات الكبرى. وفضلا عن ذلك، كانت اجتماعاتنا مع وزيري إثيوبيا وإريتريا مفيدة للغاية فيما يتعلق بتواجد بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا في تلك المنطقة. وفيما يتعلق بغرب أفريقيا فإن النظر في تطبيق نظام الجزاءات على ليبريا مكننا من التعرف على الخيارات السياسية المتاحة للمجلس في الوقت الحالي، في ضوء الانتهاكات التي تم الإبلاغ عنها، والأثر الإنساني المترتب على نظام الجزاءات، والمضاعفات الاقتصادية التي يمكن أن تترتب على فرض جزاءات إضافية.

وعلى المستوى الوزاري أيضا، أكدنا من جديد التزامنا الراسخ باستراتيجية مكافحة الإرهاب الدولي والقضاء عليه. وأخيرا أقول إننا واصلنا السعي إلى إنشاء نظام للجزاءات أفضل توجها نحو الهدف في حالة العراق.

ونحن نعترف بقيادتك الممتازة، سيدتي الرئيسة، في كل هذه الإنجازات.

وأود أن أتقدم ببضعة اقتراحات فيما يتعلق بعملنا. الاقتراح الأول ينبع من الاجتماع الذي عقدناه مع رئيسي محكمتي رواندا ويوغوسلافيا السابقة. ونريد أن نقول إنه قد اتضح في ذلك الاجتماع أن هناك حاجة إلى أن نقيم بمزيد من التأني عمل هاتين المحكمتين، وما حققتاه من نتائج، وسلطتهما الرادعة. إن عمل المحكمتين يعتبر مقياسا ملموسا لأداء مجلس الأمن ذاته؛ وبالتالي يتعين علينا ألا نسمح بأن يحتل ذلك البند مكانا هامشيا. فمجرد حقيقة أنه يوجه رسائل قوية لمن يدبرون المجازر لهي في حد ذاتها نتيجة لها قيمتها، ويتعين علينا أن نستوعبها ونقدرها على النحو الواجب.

واقتراحي الثاني يتعلق بمعالجة نتائج المناقشات المواضيعية. ونحن نتفق معك، سيدتي، على ضرورة أن نكون مبدعين في استغلال مضامين القرارات ذات الصلة. ولعل أفضل سبيل إلى ذلك، في الحالات التي تخضع للنظر حاليا في المجلس، هو تطبيقها من خلال عملية تشاور مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، ومنظمات المجتمع المدني. وعلى سبيل

المثال، فإن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن أصبح مصدر إرشاد من جانب مجلس الأمن، وقد اكتسب هذا المصدر قوة دفع ذاتية لأن مختلف وكالات منظومة الأمم المتحدة، مثل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، فضلا عن عدة دول ومنظمات غير حكومية اتخذت منه نقطة مرجعية مهمة من أجل أن تحدث فرقا في الميدان. وهذه التجربة توضح لنا أنه ليس من الضروري أن نتخذ قرارات سنوية بشكل روتيني، كما فعلنا، مثلا، فيما يتعلق بحالة الأطفال في الصراع المسلح، لكي نعزز عمل مجلس الأمن ونبقي على جودة توقيت جدول أعماله. وفي هذا الصدد، نوافق على تعليق السفير غرينستوك بشأن الحاجة إلى تجنب إقحام مناقشات مواضيعية مفرطة في جدول أعمالنا.

وأود أن أختتم كلمتي بالتعليق على بعض تحديات شهر كانون الأول/ديسمبر. ونحن على ثقة من أننا سنتمكن في الشهر المقبل من اعتماد مذكرة من الرئيس تتضمن المبادئ التوجيهية الجديدة لإعداد التقرير السنوي لمجلس الأمن إلى الجمعية العامة. ومما نأمل فيه أيضا أن نتمكن، تحت قيادة مالي، من إلقاء نظرة إقليمية جديدة على غرب أفريقيا، وخاصة بعد أن أخطرنا الأمين العام بقراره بإنشاء مكتب للأمم المتحدة في داكار، من أجل اتباع نهج إقليمي تجاه عدم الاستقرار السياسي والصراعات في تلك المنطقة.

ويبدو لنا أيضا أنه سيتعين علينا أن نواصل بحث الحالة في أفغانستان بنفس الهمة وبنفس درجة الاهتمام التي ما زلنا نستجيب بها حتى الآن لتلك الحالة. وأخيرا، ففي كانون الأول/ديسمبر، يجب أن نعد أنفسنا لبدء عملية استعراض التقارير التي سترسلها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للجنة المعنية بمناهضة الإرهاب، عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١).

السيد سترومن (النرويج) (تكلم بالانكليزية): اسمحي لي أنا أيضا أن أشيد بك، سيدتي الرئيسة، على الطريقة التي أدرت بها أعمال مجلس الأمن أثناء شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

سأقتصر في تعليقاتي على عدد قليل من المسائل. أولا، نرحب بدرجة الانفتاح العالية التي مارسناها هذا الشهر وبصفة خاصة بالنسبة للدول غير الأعضاء في المجلس. ذلك أن الانفتاح والشفافية في الطريقة التي يدير بها مجلس الأمن أعماله يكتسبان أهمية قصوى.

ثانيا، نأسف لأنه في بعض المناسبات لم تكن وثائق المعلومات الأساسية متاحة إلا في وقت متأخر من العملية المفضية إلى عقد اجتماع ما، مما لا يسمح بالوقت الكافي، أو لا يكاد يسمح بأي وقت، للإعداد الجيد للموضوع قيد النظر.

ثالثا، إن المسائل المواضيعية التي بحثت خلال هذا الشهر فيما يتعلق بالأطفال والصراع المسلح، وحماية المدنيين في الصراع المسلح، أسهمت إسهاما كبيرا في تحقيق الشمولية المطلوبة في تصميم عمليات حفظ السلام. واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السفير وارد على الجهود التي بذلها بخصوص الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام.

وأخيرا وليست آخرا - وهذا لن يكون مفاجأة بالنسبة لأي عضو من أعضاء المجلس - أقول إن النرويج ما زالت تحتفظ بموقفها، وهو أن البيانات القصيرة - بعكس البيانات الطويلة - تيسر الأسلوب الذي نسير به أعمالنا.

السيد كاسي (مالي) (تكلم بالفرنسية): سيدتي الرئيسة، وأنا أيضا أود أن أعرب عن امتناننا العميق لك ولوفد بلادك لعقد جلسة المناقشة الختامية هذه. لقد أديت واجباتك بطريقة ممتازة خلال هذا الشهر الحافل بالأحداث،

والذي نظرنا خلاله في العديد من المواضيع الهامة، خصوصا بالنسبة لأفريقيا، في جلسات مفتوحة.

وعلى الرغم من كل الصعوبات التي واجهتنا، فقد استطعت حسم جميع المشاكل النوعية التي أثيرت خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر. ونحن نرى أيضا أنك حققت الأهداف التي حددتها جامايكا في المذكرة التي عممتها في بداية فترة رئاستك. كما نجحت في تحسين علاقاتنا مع شركائنا، على نحو ما تجلى في الأسبوع الوزاري الأفريقي مع الأطراف الموقعة على اتفاق لوساكا، والمبادرة الإقليمية للسلام حول بوروندي، والجلسة المشهودة مع المؤدب مانديلا، والجلسات التي عقدت بشأن أنغولا وبشأن إثيوبيا وإريتريا.

إننا ليس لدينا أي موقف معين فيما يتعلق بتحديد شكل الاجتماعات الوزارية. إلا أننا نرى أنه لا بد من أن يكون هناك إعداد جيد لها، وأن تتم متابعة القرارات التي تصدر عنها وتنفذ على النحو الواجب. ونحث في هذا الصدد على ممارسة الضغط اللازم من أجل تنفيذ شتى القرارات التي اتخذت خلال الأسبوع الوزاري الأفريقي.

كما نجحت في تعزيز الشفافية في عمل المجلس، خصوصا من خلال تنظيم عمليات إجراء القرعة لتحديد قائمة المتكلمين. كما حسنت العلاقات مع الدول الأعضاء، والبلدان المساهمة بقوات، والبلدان المهتمة بحالات بالذات، وكذلك مع الوكالات الموجودة في أسرة الأمم المتحدة. كما أحرزت تقدما ملحوظا فيما يتعلق بقضية المساواة وحماية المدنيين في الصراعات المسلحة، خصوصا النساء والأطفال.

وأخيرا، كان لك الفضل في ابتكار فكرة إدخال المناقشات المواضيعية خلال النظر في حالات الصراع. وكل ذلك يحسب لك ويتمشى تماما مع تطور الوسائل المتاحة لمجلس الأمن للاضطلاع بالمسؤوليات التي أناطه بها الميثاق.

ولا يسعني أن اختتم كلمتي دون أن أكرر الإعراب عن خالص تهانينا للسفير وارد من جامايكا، الذي أدار باقتدار أعمال الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام، والذي أدى عمله الممتاز إلى أن يصبح من الممكن اتخاذ القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١). ونحن ننتظر بشغف تقديم التقرير القادم لذلك الفريق العامل خلال رئاسة مالي لمجلس الأمن.

وأشكرك، سيدتي الرئيسة، على أنك أجهدتينا بالعمل، وأشكرك بشكل خاص لأنك جعلتينا نؤدي هذا العمل بشكل فعال للغاية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): لقد وصلنا إلى نهاية قائمتنا للمتكلمين، ونظرا لتأخر الوقت، فإنني سأتبع الصيغة النرويجية بالتأكيد.

أود بادئ ذي بدء أن أشكر كل المشاركين في جلسة المناقشة الختامية هذه البالغة الفائدة. وأسلم بأنه كان من الصعب جدا على الدول من غير أعضاء المجلس أن تكون حاضرة هنا اليوم، نظرا للأنشطة العديدة الأخرى الجارية، ولأن جلستنا بدأت في وقت متأخر أكثر مما كان متوقعا، إذ أننا أجرينا قبلها مشاورات هامة كانت مفيدة للغاية، وقد دارت حول الحالة في أفغانستان.

وأود الآن أن أعرب عن تقديري العميق لأعضاء المجلس على التعاون المخلص الذي حصل عليه وفد جامايكا في هذا الشهر. والحقيقة الواضحة أننا استطعنا أن نتخذ عدة قرارات بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ومكافحة الإرهاب؛ وأفغانستان؛ والأطفال والصراعات المسلحة؛ والصحراء الغربية؛ وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فك الاشتباك؛ وبرنامج النفط مقابل الغذاء للعراق؛ فضلا عن البيانات الرئاسية بشأن بوروندي وكوسوفو وأنغولا، وبيان يعرب عن التقدير للرئيس السابق نيلسون مانديلا – تلك الحقيقة تبين بالتأكيد حجم العمل الذي قمنا به خلال هذا الشهر.

وأن جميع الوفود عملوا معا على نحو جيد لكفالة تحقيق النتيجة التي توصلنا إليها.

وأود أن أعرب عن تقديرنا بشكل خاص للوفود التي ساعدتنا في تنسيق القرارات والبيانات الرئاسية وفي توفير العناصر اللازمة للبيانات الصحفية. وكان ذلك دائما جهدا تعاونيا تجلى بشكل كبير في هذا الشهر.

وأريد كذلك أن أعرب عن تقديرنا العميق لأمانة مجلس الأمن برئاسة الأمين العام المساعد جوزيف ستيفانيدس، حيث أنهم قدموا دعما هائلا للوفود ولأعضاء المجلس.

وفيما يتعلق بجلسة المناقشة الختامية اليوم، أرى أن هناك الكثير من الخيوط التي تدعم تحسين الشفافية. وأنا آمل يقينا أن الأفكار التي تم الإعراب عنها كرد فعل للمذكرة التي سبق أن عممناها ستتيح أساسا للمزيد من العمل من جانب أعضاء المجلس. ومن المؤكد أننا سنأخذ في الاعتبار اقتراح السفير محبوباني الداعي لأن نجري تحليلا موجزا للاقتراحات والتوصيات التي تنبثق من هذه الجلسة، نحيله إلى ممثلي مالي عندما يتولون الرئاسة غدا.

ومرة أخرى أتوجه إليكم جميعا بخالص الشكر.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٥.